وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20أوت 1955-سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

فرع: العلاقات الدولية

عنوان المذكرة

المتغير الليبي في ميزان العلاقات التركية المصرية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية

إعداد الطالب:

علي بوبلوطة

إشراف الأستاذ:

أ. سالم حمزة

أعضاء لجنة المناقشة

لجنة المناقشة	الصفة	الجامعة
د. فيصل بوالجدري	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة
أ. ســالم حمزة	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة
أ. بشير شايب	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا

تشكر وعرفان

أتوجه بشكري الجزيل إلى الأستاذ حمزة سالم على إشرافه على هذا العمل، كما أشكر كل طاقم لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذا العمل.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه، إلى والدي الكريمين وكل أفراد عائلتي، وكل الزملاء والأصدقاء، وإلى كل أساتذة قسم العلوم **السياسية** وطاقمه الإداري نظير الدعم والمساندة.

علي بوبلوطة

ملخص:

يهدف موضوع البحث المعنون بـ"المتغير الليبي في ميزان العلاقات التركية المصرية" إلى معرفة كيفية تأثير الملف الليبي كمتغير في العلاقات التركية وانعكاساته الصراعية أو إمكانية التعاون، بالتركيز البعد التاريخي والراهن لعلاقاتهما الثنائية من جهة وعلى الأهمية الجيواستراتيجية للمتغير الليبي وتموضعه في المدركات الاستراتيجية التركية والمصرية خلال مسار التعاطي معه.

وتوصل البحث في الموضوع إلى أن المتغير الليبي يساهم في تراجح الصراع في ميزان العلاقات التركية المصرية، كلما صعّد الطرفان دعمهما العسكري والسياسي لأطراف الصراع في ليبيا، كما يساهم في استقرارها وتوازنها، كلما كانت فرص التقارب والتفاوض بينهما بشأن الملف الليبي متاحة.

الكلمات المفتاحية: المتغير الليبي، الصراع، التقارب، العلاقات التركية المصرية.

Abstract ;

The study entitled “The Libyan variable in the balance of Turkish-Egyptian relationship”, aims to know how the Libyan file affected as a change in Turkish relationship, and its conflict repercussions or the possibility of cooperation, by focusing on the historical and current dimension of their bilateral relations, on the one hand and on the geostrategic importance of the Libyan variable and its position in the Turkish and Egyptian strategic perceptions during course of dealing with it.

Thestudy has concluded that the Libyan variable contributes to the conflict in the balance of Turkish-Egyptian relationship. However, convergence and Turkish-Egyptian negotiation are available between them regarding the Libyan file.

Keywords: the Libyan variable, conflict, convergence, Turkish-Egyptian relationship.

عنوان البحث: المتغير الليبي في ميزان العلاقات التركية المصرية

الخطة:

الفصل الأول: المتغير الليبي: بين الأهمية الجيواستراتيجية وأبعاد التدخلات الخارجية

المبحث الأول: الصراع الداخلي في ليبيا ومسبباته

المطلب الأول: الأسباب الداخلية والخارجية للصراع الداخلي الليبي

المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا

المبحث الثاني: أبعاد التدخلات الخارجية في الصراع الليبي: تركيا ومصر نموذجا

المطلب الأول: تموضع ليبيا في المدرك الاستراتيجي التركي

المطلب الثاني: تموقع ليبيا ضمن الاعتبار الاستراتيجي المصري

الفصل الثاني: موقع الملف الليبي في العلاقات التركية المصرية.

المبحث الأول: رؤيتا تركيا ومصر وتعاطيهما مع ملف الصراع الداخلي الليبي

المطلب الأول: الرؤية التركية للصراع الداخلي الليبي

المطلب الثاني: المنظار المصري للصراع الداخلي في ليبيا

المبحث الثاني: مكانة ملف الصراع الليبي في العلاقات المصرية التركية

المطلب الأول: البعد التاريخي للعلاقات التركية المصرية

المطلب الثاني: العلاقات التركية المصرية في ظل الملف الليبي

الفصل الثالث: انعكاسات الملف الليبي على راهن ومستقبل العلاقات المصرية التركية

المبحث الأول: تداعيات المتغير الليبي على العلاقات المصرية التركية الراهنة

المطلب الأول: المجال السياسي-الأمني

المطلب الثاني: الاقتصادي-التجاري

المبحث الثاني: آفاق العلاقات المصرية التركية في ظل المتغير الليبي

المطلب الأول: السياسي والأمني

المطلب الثاني: آفاق المتغير الليبي في مستقبل العلاقات التركية المصرية(السيناريوهات)

خاتمة

مقدمة

شهدت المنطقة العربية خلال بدايات العقد الثاني من القرن الحالي، بروز اندلاع ما سمي بثورات الربيع العربي أفضت إلى سقوط عديد الأنظمة السياسية في عديد من الدول العربية منها ليبيا التي لعبت فيها القوى الدولية والإقليمية دورا كبيرا في إسقاطه، خاصة فرنسا التي قادت حلف شمال الأطلسي للإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي عام 2011، بغية إقامة ما سمته بنظام ديمقراطي يضمن الحريات السياسية وحقوق التعبير ونحوها من الذرائع الأخلاقية الإنسانية ذات الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية في ليبيا.

وبعد سقوط نظام القذافي أصبح الوضع الليبي أكثر تأزما، كنتيجة لإفرازات التدخل الغربي في ليبيا، وفشل بعده بناء الدولة الليبية الديمقراطية، حيث انقسمت الفصائل السياسية الليبية على نفسها، وأخذت تتصارع فيما بينها على السلطة في بالبلاد، ما أتاح المجال لتدخل عديد الأطراف الخارجية بمختلف أجندتها السياسية وتباين مدركاتها من الانخراط السياسي والعسكري في الصراع الداخلي الليبي، خاصة الإقليمية منها كتركيا ومصر.

ومن ثم، أصبحت ليبيا ذات الأهمية الجيواستراتيجية في المدرك الاستراتيجي التركي والمصري، وبصراعها وانقسامها السياسي الداخلي مجالا رحبا للصراع الجيوسياسي المصري التركي، خاصة بعد الإنزال العسكري التركي فيها منذ2020، وأصبح الصراع الليبي يشكل بين تركيا ومصر ملفا مهما من بين الملفات الأخرى العالقة بينهما، ومتغيرا حال دون استقرار العلاقات الثنائية المضطربة سياسيا منذ نحو قرابة العقد من الزمن، عقب تلاحق الأحداث في مصر في جويلية 2013، وتغير نظام الحكم فيها وموقف تركيا المناهض له.

وعلى الرغم من بوادر التقارب المبدئي الأخير بين البلدين منذ مطلع العام الجاري، إلا أن الملف الليبي كمتغير ما زال يلقي بثقله السياسي على استقرار العلاقات التركية المصرية. وهو موضوع الدراسة.

I. التعريف بالموضوع:

ينتمي موضوع البحث المعنون بـ "المتغير الليبي في ميزان العلاقات التركية المصرية" إلى حقل العلاقات الدولية بشكل عام، والعلاقات التركية-المصرية بشكل خاص، أين يشكل فيها الملف الليبي كمتغير-إلى جانب ملفات ثنائية إقليمية أخرى بين تركيا ومصر- إقليمي له من حيث الأهمية والثقل السياسي والتأثير في مسار تفاعلها، بالإضافة إلى تداعياته الأمنية، ومحفزاته الاقتصادية المشجعة للطرفين، واعتباراته الجيواستراتيجية ذات الصلة بمدى استقرارها من عدمه.

فمنذ سقوط نظام القذافي السابق والانكشاف الأمني في ليبيا، وعدم قدرة الأطراف الليبية على بناء الدولة الليبية الجديدة، هو ما شكل مجالا خصبا للتدخلات الخارجية، خاصة من جانب مصر التي تعتبر ليبيا مجالا حيويا لنفوذها السياسي، وعمقا استراتيجيا لأمنها القومي، كون استقرار ليبيا من استقرارها والعكس صحيح. وبالمقابل شكلت ليبيا بالنسبة لتركيا امتدادا سياسيا لمصالحها الاقتصادية منذ عهد القذافي، وامتدادا لأمنها القومي، وبوابة نحو الولوج إلى افريقيا. ومن ثم أضحت ليبيا ملتقى جيوسياسيا لتنافسهما الاقتصادي، وصراعهما السياسي، واندفاعهما العسكري والأمني (تركيا تحديدا)، بهدف الهيمنة على الملف الليبي. وهو ما انعكس على عدم استقرار علاقاتهما الثنائية المضطربة بمجموعة أخرى من الملفات التاريخية والحالية.

II. أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع من أهمية الملف الليبي الذي يحظى بأهمية كبرى في العلاقات التركية- -المصرية، وهو ما يعني أن ليبيا تحظى بتلك الأهمية بالنسبة للبلدين من حيث أهميتها الجيواستراتيجية في ظل انقسامها بين أطراف متصارعة على السلطة فيها، ما جعلها سهلة الاختراق واندفاع القوى الدولية والإقليمية فيها، ومنها اندفاع تركيا ومصر فيها باختلاف مدركاتهما تجاهها، حيث تعتبر ليبيا بملفها المعقد موضوعا للصراع التركي-المصري وأحد أبرز الملفات المعقدة بينهما. وذلك بسبب التنافس بالدرجة الأولى على مواردها الطاقوية، إضافة إلى العديد من الموارد الأخرى والاستفادة من فرص عقود الاستثمار وفرص إعادة الإعمار، فضلا عن مدركات البلدين السياسية

والأمنية المنبثقة عن الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لليبيا، إلى جانب الاستقطاب الاقتصادي والتجاري. في مقابل استغلالهما لتفكك الدولة الليبية وتدخلهما في تصويب الصراع الداخلي بين الأطراف وفق تجاذبات المدركات المصرية والتركية المختلفة. وبذلك أصبح الملف الليبي متغيرا في ميزان علاقاتهما الثنائية غير المستقرة، بسبب تدخلاتهما في الصراع الليبي بما يتناسب مع أجندتهما وأهدافهما. ومن ثم يبقى الشعب الليبي هو الذي يدفع الثمن في ظل التدخلات التركية والمصرية بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وهو ما يؤكد جدارة وأهمية الملف الليبي كمتغير في علاقات البلدين بالبحث والاهتمام.

III. أسباب اختيار الموضوع:

طبيعة الموضوع هي التي تمنح الأسباب الموضوعية سيما الذاتية، والموقف الفصل وراء اختيار الموضوع، ويمكن إيجاز الأسباب الموضوعية والذاتية فيما يلي :

1- الأسباب الموضوعية: وتتجلى في:

- الوقوف على حقيقة وطبيعة العلاقات التركية المصرية ضمن الإطار الإقليمي، ومحاولة اختبار ومعرفة طبيعة سير العلاقات التركية المصرية، وانخراط الطرفين في الصراع الليبي ومصالح الطرفين الاقتصادية المتشعّبة والمتداخلة فيه، فضلا عن مشاكل ليبيا الأمنية المعقدة، كالصراع الداخلي بين الأطراف الليبية.
- محاولة معرفة حقيقة الأدوار المصرية التركية وحدودها في الصراع الليبي ومدى انعكاس ذلك على علاقاتهما الثنائية بالفعل.
- معرفة أسباب تأثير الملف الليبي على الصراع التركي المصري بشكل خاص، وعلى العلاقات بين البلدين بشكل عام.
- محاولة معرفة أسباب التقارب المبدئي التركي المصري الأخير، ومدى انعكاس ذلك على الملف الليبي.

2- **الأسباب الذاتية:** وتتجلي منها في ما يلي:

- الرغبة في معرفة ومواكبة تطورات العلاقات المصرية التركية على مستوى عربي، متوسطي، مغاربي وهو ليبيا الجارة، إذا اعتبرناه وحدة جغرافية مترابطة جغرافيا وحضاريا وثقافيا على اعتبار أن الأبعاد الحقيقية للتدخلات التركية المصرية الموجّهة والمستهدفة لليبيا هي في الحقيقة مساس باستقرارها الذي هو من استقرار الجزائر.
- الرغبة في الإحاطة المعرفية بما يجري على حدودنا الشرقية، كم هو الحال بجميع حدود بلادنا.
- الرغبة في مواكبة التطورات الحاصلة على الدولي والإقليمي خاصة الملفات ذات الصلة أمننا القومي، ومنها تطورات الملف الليبي وتداعياته الإقليمية.

IV. إشكالية الموضوع:

تمت صياغة إشكالية الموضوع بالصورة التي يمكن أن نحقق من خلالها هدفين أساسيين إثنين:

هدف نظري؛ نسعى من خلاله إلى تقديم إضافة علمية، قد تساهم في إثراء مجال الدّراسات الإقليمية، بهدف الكشف عن الحقائق العلمية والموضوعية الكامنة وراء الظواهر الدولية والإقليمية، ومنها ظاهرة الصراع الليبي الذي تحول إلى ملف إقليمي متغير له من التأثيرات في ميزان العلاقات الدولية الإقليمية سيما العلاقات التركية المصرية.

هدف عملي؛ نسعى من خلاله إلى كشف وفهم طبيعة ومسارات العلاقات التركية المصرية، خاصة في ظل الصراع الثنائي منذ نحو عقد من الزمن، والذي صاحبه رغم ذلك علاقات اقتصادية وتجارية غير متأثرة بشكل كبير بالخلافات السياسية والأمنية تجاه عديد الملفات الإقليمية ومنها الملف الليبي، كمفارقة في العلاقات بين الدول سيما العلاقات التركية المصرية، التي تحكمها بالأساس متغيرات المصلحة.

ونعتقد أن أمثل طريقة تساعدنا على بلوغ هذين الهدفين هي طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم المتغير الليبي في استقرار ميزان العلاقات التركية المصرية؟

وبغرض تبسيط هذه الإشكالية نحاول تفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1- ماهي أسباب الصراع في الملف الليبي، وما هي المدركات التركية والمصرية فيه؟

2- ما موقع المتغير الليبي في العلاقات التركية المصرية؟

3- ماهي انعكاسات الملف الليبي كمتغير في علاقات تركيا بمصر؟

4- ما آفاق العلاقات التركية المصرية في ظل متغير الملف الليبي؟

V. فرضيات الموضوع:

- **الفرضية الأولى:**

يساهم المتغير الليبي في استقرار ميزان العلاقات التركية المصرية، كلما صعّد الطرفان دعمهما العسكري والسياسي لأطراف الصراع في ليبيا.

- **الفرضية الثانية:**

تستقر العلاقات التركية والمصرية وتتوازن في ظل المتغير الليبي، كلما كانت فرص التفاوض المصرية التركية المباشرة بشأن الملف الليبي متاحة.

- **الفرضية الثالثة:**

قد تساهم وظيفيا تلك العلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة بين تركيا ومصر، في إحداث تقارب سياسي أمني مستقبلا، يرأب التصدع بينهما وينعكس إيجابا على الملف الليبي بينهما.

VI. المقاربة المنهجية والنظرية:

– **المقاربة المنهجية:** تم استدعاء المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** حيث تبرز أهميته في تحليل الظروف التاريخية التي ارتبطت بمسألة العلاقات التركية المصرية الممزوجة بين التعاون تارة والصراع تارة أخرى حسب طبيعة النخب الحاكمة في البلدين، ومتغيرات المصلحة بينهما وظروف وملفات وقضايا كل مرحلة تاريخية.

- **المنهج المقارن**: وذلك لمقارنة بين الدوافع والمدركات التركية والمصرية وتحليلها وتفسير الصراع الثنائي حول الملف الليبي، واحتمالات التقارب المستقبلي تبعا لمعطيات التاريخية والراهنة لعلاقات تركيا بمصر.

- **تقنية تحليل المضمون**: للوقوف على دلالات التصريحات صناع القرار في البلدين مصر وتركيا تجاه الملف الليبي أو العلاقات الثنائية قصد استيعابها.
- **تقنية السيناريوهات**: لاستشراف مستقبل العلاقات التركية المصرية في ظل المتغير الليبي وتداعياته.
- **المقاربات النظرية:** تم توظيف المقاربة الواقعية لتفسير ظاهرة الصراع في العلاقات التركية المصرية بالتركيز على متغير المصلحة القومية ودورها في السلوك السياسي الخارجي لتركيا ومصر في إطار الصراع من أجل القوة. فضلا عن توظيف مقاربة الاعتماد المتبادل ضمن إطار اللبرالية لتفسير التعاون الاقتصادي من منظور كذلك المصلحة القومية في ظل الصراع في العلاقات التركية المصرية بسبب خلافاتهما السياسية حول الملف الليبي.

VII. صعوبات الموضوع:

أكثر الصعوبات؛ تتجلى صعوبات إنجاز الموضوع في شح المراجع المتعلقة بالموضوع، وهي صعوبة لازمتني خلال فترة إنجاز المذكرة، نظرا لجدية الموضوع وحداثته.

VIII. الدراسات السابقة:

نظرا لحداثة الموضوع، توجد كتابات بشأنه على شكل تقارير صادرة عن مراكز بحثية عربية وأجنبية، تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، وهذا العمل المتواضع يعتبر قد يكون إضافة لما كتب بشأن الموضوع. ومن أبرز التقارير العربية نشير إلى: "ذياب طارق، العلاقات المصرية التركية: القضايا والإشكاليات، إسطنبول، المعهد المصري للدارسات السياسية والاستراتيجية، 20 جويلية 2020". وتقرير" عبد المنعم عصام

وآخرون، التقارب المصري التركي وانعكاسه على القضايا الإقليمية، مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات 06 جوان 2021".أما من أبرز الكتابات الأجنبية للتقارير نشير Thomas Aude, Islamisme, livraisons d'armes, et désinformation : le rôle des puissances régionales dans leconflit libyen,paris,Fondation de la Recherche stratégique,20.05.2020.

IX. **الإطار الزماني والمكاني:** تمتد الحدود الزمانية، منذ التدخل التركي في الصراع الليبي العام 2020، أين تجلى الخلاف المصري التركي حول الملف الليبي في خضم التدخل السياسي والعسكري التركي في ليبيا -كإطار مكاني جغرافي- له انعكاسات سلبية على الأمن القومي المصري من المنظور المصري.

X. **تبرير الخطة:** تم تشكيل الخطة على النحو الذي يساعد على الإجابة على الإشكالية، عبر ثلاث فصول؛ الفصل الأول متعلق بالتطرق إلى المتغير الليبي: بين الأهمية الجيواستراتيجية المستقطبة لأبعاد التدخلات الخارجية المصرية التركية تحديدا.

أما الفصل الثاني، فيتمحور حول مكانة الملف الليبي في العلاقات المصرية التركية من الرؤى التركية والمصرية وتعاطيها مع الصراع الداخلي الليبي، فضلا عن البعد التاريخي للعلاقات المصرية التركية، وتجلياتها الراهنة. فيما يعالج الفصل الثالث انعكاسات المتغير الليبي على مسار العلاقات التركية المصرية في الجوانب السياسي والأمنية والاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى آفاق العلاقات بين البلدين في ظل ملف ليبيا.

الفصل الأول:

المتغير الليبي بين الأهمية الجيواستراتيجية وأبعاد التدخلات الخارجية.

الفصل الأول: المتغير الليبي: بين الأهمية الجيواستراتيجية وأبعاد التدخلات الخارجية.

تحتل ليبيا، مكانة كبرى تفاعلات السياستين الدولية والإقليمية، نظرا لموقعها الجيواستراتيجي الهام ومواردها المتعدة، وبخاصة الموارد النفطية والغازية، ما جعلها محط أنظار القوى الخارجية دولية كانت أو إقليمية، خاصة مع اندلاع الأحداث الداخلية الأخيرة فيها منذ سنة 2011 وما سمي بثورات الربيع العربي، حيث نتج عن تلك الأحداث تدخل الحلف الأطلسي و سقوط نظام الزعيم القذافي، وسيادة عقب ذلك حالة من الانكشاف الأمني والانقسام السياسي، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، بسبب الصراع الداخلي الليبي منذ نحو عقد من الزمن، والذي حال دون توصل الأطراف المتصارعة فيها، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع كافة الأطياف السياسية، بسبب التعقيدات الأمنية والسياسية وخصوصية المجتمع الليبي الموروثة عن النظام السابق، تدخلات الأطراف الخارجية في ذلك الصراع، خاصة من جانب مصر وتركيا في الوقت الراهن ودعم كل طرف منهما للأطراف الليبية المتصارعة على السلطة في ليبيا.

وسوف نعرج في هذا الفصل على إيضاح أسباب الصراع الليبي ودور ليبيا كمتغير هام في استقطاب القوى الخارجية خاصة الإقليمية منها كتركيا ومصر بما يخدم أجندتهما الاستراتيجية بالنظر إلى الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا.

المبحث الأول: الصراع الداخلي في ليبيا ومسبباته:

نتج عن سقوط النظام الليبي السابق صراع ليبي داخلي على السلطة، مازالت مظاهره بادية إلى اليوم، تمخض عنه ظهور سلطات عدة أبرزها حكومتان هما؛ ما عرف بحكومة فايز السراج(سابقا)، كحكومة معترف بها دوليا ومقرها العاصمة طرابلس، وأما الحكومة الأخرى فيترأسها عبد الله الثني ومقرها طبرق وتحظى بدعم الجنرال خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي. ومن أبرز فصول هذا الصراع الاتفاق على مسودة اتفاق برعاية الأمم المتحدة، غير أنه بقي حتى الآن دون تنفيذ الأمر الذي حال دون تحقيق توافق وطني، رغم توالي القمم الإقليمية بشأن تسوية الصراع في ليبيا.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية والخارجية للصراع الداخلي الليبي:

بالنظر إلى الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا -كما سوف نعرض لها- تتعدد أسباب الصراع فيها، إلى أسباب داخلية من تراكمات في جميع المجالات انكشفت بسقوط النظام السابق، وأسباب خارجية تزامن الأحداث ما اندلاع ما سمي بالربيع العربي الذي اجتاح عديد البلدان العربية منذ العام 2011، ولم تسلم ليبيا من امتداد تبعاته وإرهاصاته، التي عانت ويلات الصراع الداخلي المذكي، بفعل التدخلات الخارجية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

1- **لمحة عن الصراع الليبي الداخلي:** إن الصراع القائم اليوم على ليبيا هو صراع المصالح الأجنبية على حساب الأطراف الليبية، وهو صراع في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل والصحراء التي تشكل فيها ليبيا أهمية جغرافية[1]. وتعود جذور الصراع الداخلي في ليبيا يعود إلى مطلع سنة 2011، انطلقت مظاهرات عارمة في ليبيا تحت ما يسمى بثورات الربيع العربي مدعومة بفئات شبابية ليبية معارضة لنظام القذافي السابق، بتواطؤ مع جهات خارجية ذات مصالح

---

[1] ليلى بن هدنة، ليبيا.. ضحية النزاعات الداخلية والأطماع الخارجية، تاريخ النشر:20219.01.30 تم الاطلاع عليه في 2021.09.05 على الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/political-issues/2019-01-30-1.3474082

لإسقاط النظام القائم آنذاك، بعد نشوب احتجاجات في بنغازي في 2011/02/17، التي ما لبثت أن امتدت إلى مدن ليبية أخرى[1]، تزايد فيها تفاقم الاحتجاجات والمواجهات اليومية بين المتظاهرين والقوى الأمني، ما أدى في الأخير إلى تدخل القوى الخارجية بقيادة وعلى رأسها فرنسا، التي قادت حلف الشمال الأطلسي للإطاحة بالنظام الليبي مستغلة الاحتجاجات العارمة المندلعة في ليبيا، وهو الأمر الذي نجم عنه بالنهاية إسقاطه وتغير الوضع القائم ودخول ليبيا مرحلة جديدة من الحرب الأهلية في تنازع على السلطة في البلاد، كما نجم في تلك المرحلة تدهور الأوضاع الاجتماعية وحدوث أزمات اقتصادية، وظهور منغصات أمنية في ظل الانقسام السياسي والصراع بين مختلف الأطياف السياسية الناشئة حول من يقود ليبيا الجديدة، خاصة وأن ذلك الانقسام كان ولا يزال قائما بسبب تحكم الأطراف الدولية والإقليمية في كل طيف سياسي[2]، ما أوصل ليبيا إلى أزمة حقيقية معقدة وصراع لم تبدو نهايته قريبة بالنظر إلى الوضع الحالي.

2- **الأسباب الداخلية والخارجية للصراع الليبي الداخلي:** ثمة مجموعة من الأسباب الداخلية الخارجية التي كانت تتوارى خلف الصراع الليبي الداخلي خاصة تلك الخارجية.

أما الأسباب الداخلية فتتمثل جلها في: تراكمات عقود نظام العقيد معمر القذافي منذ توليه السلطة بانقلاب عسكري عام 1969، حيث ألغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في حكم البلاد لمدة 42 سنة حتى ثورة 17 فبراير 2011 التي أسقطت نظام حكمه. حيث أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يجسد مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة، وهو بيان غائب اختزل الحكم في شخص، الأمر الذي أدى إلى غياب مؤسسات حقيقية للدولة كما هو متعارف عليها في جميع دول العالم خاصة الديمقراطية منها، مما أدى إلى خلق أجيال لا ترى في السياسة غير الخطر على

1 المرجع نفسه.
2 الحسين العلوي، الازمة الليبية: بين صراع الارادات الدولية والانقسام الداخلي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ديسمبر2020،ص 03

النظام القائم والمعارك الوهمية، ما أنتج أجيالا لا يدركون معنى الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، ففي عهده و في عام 1972 تم تجريم وتحريم أي التجمعات الحزبية ونحوها وسن قوانين لمجابهة ذلك عبر عقوبة الإعدام لكل من دعا ويدعو إلى إقامة أي تجمع سياسيأو تنظيم حزبي[1]، مما جعل الوضع الليبي يختلف تماما عما حدث في تونس ومصر.

فمن خلال تحليل الأحداث التي شهدتها ليبيا، والتي تعبر عن قوة النظام الليبي بزعامة معمر القذافي، الذي كان يرى أن الشعب غير مؤهل لقيادة التغيير بنفسه نظرا للسياسة الصارمة التي كان يتبعها القذافي، عندما صاغ بنفسه أسسها الفكرية، وأوجد الآليات والأدوات التي تضمن استمراريته «ومنها تتشكل اللجان الشعبية كما تم الاعتماد على البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية·مما أفرز صراع المصالح بين الجهات القبلية والجهوية وهي عوامل تزيد من تأجيج الوضع وتعميق الأزمة، نتج عن ذلك غرس روح التفرقة لاهتمامه القبلي دون الجوانب الأخرى في جميع مناحي الحياة وعلى وجه الخصوص الجانب الاقتصادي والتوزيع غير العادل لثروات البلاد على كل القبائل الليبية[2]، رغم التعداد السكاني القليل مقارنة بدول الجوار، في مقابل أن ليبيا دولة نفطية تحوز على عائدات مالية كبيرة بإمكانها رفع المستوى المعيشي لكل المواطنين في مختلف أقاليم ليبيا.

وفي هذا السياق، وصلت الصادرات الليبية عام 2010 إلى 54.2مليارردولار، تصل معظم العائدات النفطية إلى الأقاليم الغربية وبدرجة أقل الأقاليم الجنوبية والجهات الموالية له، فضلا عما سبق ذكره من التراكمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[3]، وبالتالي توزيع الموارد وعائداتها على مناطق دون مناطق أخرى، والاهتمام بأقاليم معينة دون سواها، والحكم الفردي، الذي أثار غضب الشعب الليبي فخرج في عام 2011 في احتجاجات ومظاهرات تعبيرا عن الغبن والحرمان الاقتصادي، وساعد في ذلك تدخل الأطراف الخارجية التي أججت الوضع.فكانت تلك الأسباب بارزة في ظهور الثورة الليبية.

1 المرجع نفسه
2 مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن الازمة الليبية إلى أين؟، العدد 13، 2017، ص 07
3 نفس المرجع، ص 08

أما الأسباب الخارجية للصراع الداخلي في ليبيا فتتمثل في عوامل مؤثرة من خارج الحدود الليبية، ويتمثل في الدول الغربية على رأسها فرنسا والعربية بقيادة الإمارات العربية المتحدة ومصر على حد سواء بالإضافة إلى تركيا، إذ أنه من منظور هذه الدول أن الأخطاء التي ارتكبها الرئيس معمر القذافي أثناء حكمه أدت بمعظم الشعب الليبي إلى الخروج في مظاهرات عارمة احتجاجا على مخرجات نظامه، مست معظم أنحاء البلاد، حيث كانت الجهة الشرقية وبالتحديد مدينة بنغازي وضواحيها منطلقا لها، وقد سعت السلطات الليبية لاحتوائها بسياسة العصا والجزرة، فاعتمدت التدخلات الأمنية ضد المتظاهرين وتخفيض في أسعار المواد الاستهلاكية، في حين تطورت مطالب المحتجين من مطالب اقتصادية إلى مطالب سياسية قاضية بإسقاط النظام، فلاحت بوادر التفكك وعدم الانسجام بين قوى النظام، ولم تعد هناك قوة مركزية تسطر على الوضع الأمني في ليبيا، وفي تلك الأثناء ظهرت مواقف الدول الغربية والعربية متباينة بشأن الأزمة الليبية فهناك من يرى أن الاحتجاجات التي اندلعت في ليبيا هي صناعة داخلية ولا دور للدول الغربية والعربية و التعامل مع الأزمة كأمر واقع[1].

في حين يرى الطرف الآخر رأى أن العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع الليبي رغبة في إحداث تغيرات سياسية خدومة لأهداف أجنبية خفية، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية، كشفها موقع ويكلكس أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية، وهناك من يرى أن الوثائق السرية ساهمت بشكل كبير فيما حدث في العالم العربي[2] وبالتالي فالتدخل كان الخارجي له أثر حاسم ساهم في تغيير الوضع السياسي في ليبيا وفق ما تمليه مصالح الدول المتدخلة.

بالمحصلة، فإن ظهور وبروز الصراع الداخلي الليبي تسببت فيه عوامل وأسباب داخلية في مجالات عدة؛ سياسية ودوافع اجتماعية وأسباب اقتصادية داخل المجتمع إبان حكم العقيد القذافي مما دفع الشعب إلى التعبير الغاضب عن الكبت السياسي، والتميز الاجتماعي والمناطقي، والحرمان الاقتصادي. فضلا عن أهمية العوامل والأسباب الخارجية

1 الحسين العلوي، مرجع سابق، ص03
2 نفس المرجع. ص04

المتمثلة في دور القوى الغربية والإقليمية، حيث عمل كل طرف كل على الانخراط في الصراع الليبي لتحقيق مصالحه القومية من خلال التدخل في ليبيا، تحت ذريعة مصوغات حقوق الإنسان ودمقرطة النظام الليبي، عندما جاء تدخل حلف الأطلسي بقرار من مجلس الأمن والبند رقم 1973 الصادر بتاريخ 2011/03/17 الخاص بالشأن الليبي، وفي نفس الوقت أصبحت الدول المتدخلة سببا بعد ذلك، في تأخر وفشل الحلول المقترحة من جانب الليبيين أنفسهم، نظرا لتعارض تلك المقترحات الليبية مع أطماع تلك الدول في ليبيا، بفعل أهمية هذه الأخير الجيواستراتيجية بالنسبة لهذه الدول.

المطلب الثاني:الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا.

شكل ما يسمى بثورات الربيع العربي مجالا زمنيا للاندفاع الدولي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث كان ما يسمى بالربيع العربي وقت الفرصة السانحة، لتولي الأحداث والتحولات السياسية والاجتماعية في عديد الدول العربية بدءا بتونس، مصر،اليمن وخاصة ليبيا التي لا زالت تعاني اليوم النزعات الداخلية منذ 2011، ساهم التدخل الدولي والإقليمي في تأجيج الصراع فيها نظرا لاختلاف رؤى الدول المتدخلة فيها باختلاف مدركاتها ومصالحها في ليبيا ذات الأهمية الجيواستراتيجية البالغة[1].

وتندرج أهمية ليبيا الجيواستراتيجية التي يبلغ عدد سكانها نحو 7 ملايين نسمة في موقعها الاستراتيجي، حيث تقع على الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط بساحل يصل طوله إلى 1,850 كيلومتر،وتشكل واجهة المغرب العربي من الشرق، وبوابة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في حدودها الجنوبية بمساحة تقدر بنحو1,760,000 كم^2، وهي مساحة شاسعة، بالإضافة إلى أنها دولة سياسية بها آثار تعود إلى العهد الروماني ما جعلها قبلة للسواح الأجانب[2]. كما تستحوذ ليبيا على مقدرات وثروات طبيعية هائلة أهمهما الجبس، والمعادن كالحديد والنحاس والذهب وغيرها، فضلا عن النفط والغاز في مناطق

1طارق مقريسي، الابعاد الاستراتيجية للحرب الأهلية لليبية، واشنطن، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، ماي 2020، ص03
2 جغرافيا ليبيا، بدون تاريخ النشر ، اطلع عليه في 2021.09.10على موقع https://www.marefa.org

عديدة في يابستها وفي حوض مياهها الإقليمية من بحر المتوسط مصدر النزاع التركي اليوناني المصري فيه.

وتعتبر احتياطاتها من النفط والغاز كبيرة ما جعلها دولة نفطية، حيث يعود اكتشاف النفط لأول مرة فيها لعام 1958 وبدأ نتاجه عام 1961، حتى أضحى موردا هاما على مدار العقود الماضية ما نسبته 94% من موارد البلاد، وأهم ما يميزه غزارة الآبار المستخرج منها، وقربه من موانئ التصدير، وفي هذا الصدد تفيد أحدث التقديرات المنشورة عام 2010 أن الاحتياطات النفطية الليبية المؤكدة من النفط الخام تقدر بنحو 46.42 مليار برميل، أي نحو 3.94% من احتياط العالم**(انظر الخريطة في الشكل رقم 01)**، و6.36% مما تنتجه المنظمة العربية المصدرة للبترول (أوابك)، و4.87 %مما تنتجه أوبك (الدول المصدرة للنفط). أما الإنتاج اليومي منه، وفق منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، فيقدر بنحو 1.474 مليون برميل في اليوم، وهو ما يشكل 2.09% من إنتاج العالم، و5.1% من ما تنتجه الدول الأعضاء في أوبك[1].

وتعمل عشرات الشركات الآسيوية والروسية والأوروبية والأمريكية والتركية والمصرية في ليبيا منذ عقود، لكن عملها تراجع خلال التسعينيات، وبدأ يستعيد عافيته مع رفع الحصار عن ليبيا قبل سبع سنوات، حيث بلغ عدد الشركات التي حصلت على امتيازات بترولية حتى أول ماي 1960 ثماني عشرة شركة تمثل مصالح أميركية وفرنسية وبريطانية وألمانية وإيطالية، كما ارتفع العدد إلى نحو سبعين شركة في 2010، وقد كانت وكالة الطاقة الدولية أعلنت أن مليون برميل يوميا من إنتاج ليبيا من النفط قد تعطل، مع استمرار الثورة التي بدأت أواسط في فيفري2011[2]. وتتصارع الأطراف السياسية في خضم الصراع السياسي والمسلح الداخلي المدعوم من القوى الخارجية الإقليمية والدولية منذ الفترة التي أعقبت الثورة الليبية إلى اليوم جاهدة من أجل الاستحواذ على السلطة في

1 الجزيرة نت، النفط في ليبيا، منشور بتاريخ 2013.03.13 اطلع عليه بتاريخ 2021.09.11 على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/13

2 الجزيرة نت، النفط في ليبيا، مرجع سابق.

البلاد[1]، ومن أجل العودة إلى إنتاج ليبيا السابق خلال فترة الثمانينيات وهو 3 ملايين برميل يوميا، وتسجل سنويا اكتشافات نفطية جديدة تجاوزت 15 اكتشافا خلال عامي 2009 و2010[2].

الشكل رقم01: حقول وموانئ النفط الليبية

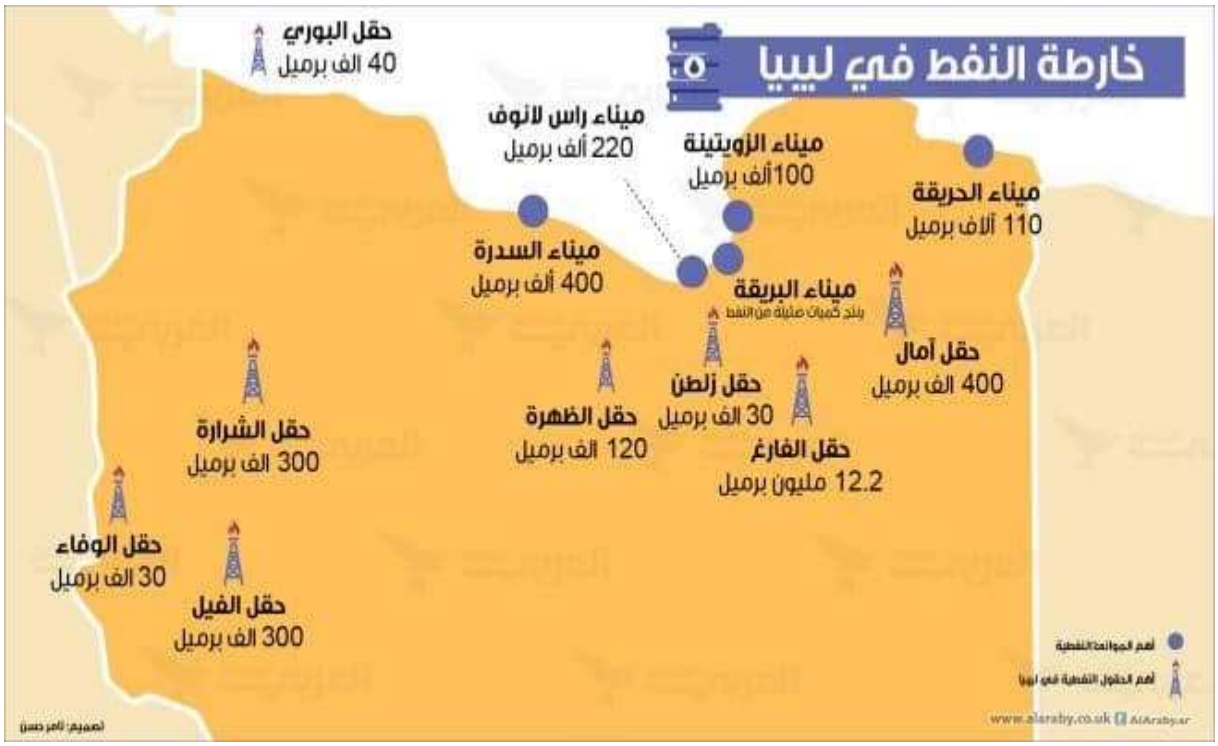

المصدر: طارق ذياب، العلاقات المصرية التركية: القضايا والإشكاليات، إسطنبول، المعهد المصري للدارسات السياسية والاستراتيجية، 20 جويلية 2020، ص 03

وبالنظر إلى الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا ومع انفجار الأحداث الداخلية فيها منذ العام 2011 ، فالملاحظ أنه أصبحت ليبيا متغيرا مهما في موازين الاستراتيجيات الدولية والإقليمية المتنافسة ومحل أطماع دولية كفرنسا التي قادت حربا على نظام القذافي

1 ليلى بن هدنة، مرجع سابق، ص01
2 المرجع نفسه.

باستخدام الحلف الأطلسي تحت ذريعة ديكتاتورية القذافي وحقوق الإنسان في ليبيا[1]، وأطماع إقليمية متزايدة، خاصة مع الاندفاع التركي والمصري فيها، وعلى الرغم من متغيرات مدركات اندفاعهما في ليبيا، إلا أن الثابت الاستراتيجي لكليهما هو الأطماع الاقتصادية والفوز باستثمارات اقتصادية من خلال دعم كل من مصر وتركيا للطرف المحسوب على كل منهما، قصد تسهيل بلوغ أهدافهما في ليبيا[2]

ومن ثم زاد اضطراب ليبيا "الثوري" أو الحرب الأهلية فيها التي تؤججها الأطراف الخارجية في سقوطها بدقة عند تقاطع الإيديولوجية والاقتصادية الدولية والإقليمية مع انهيار بقايا الدولة وزعزعة استقرار ليبيا، جذبت دولًا أخرى مثل فرنسا، ومصر وتركيا وغيرها، الذين رأوا فرصة لبناء دولة صديقة يمكن أن تكون مفيدة لمصالحهم الاقتصادية والأمنية والإقليمية في صنع السياسات، مع استمرار هذه الديناميكية استمر تدهور الأوضاع في ليبيا وتفاقمها[3].

وتظهر الخريطة التالية في **الشكل رقم 02** الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا من جهة، ومناطق تحكم الأطراف الداخلية فيها خلال الحرب الأهلية الجارية بدعم الأطراف الدولية والإقليمية فيها.

1 ليلى بن هدنة، مرجع سابق.

2 Süleyman Kızıltoprak et Ümit Dönmez, L'importance géostratégique de la Libye et l'histoire des relations turco-libyennes,Istanbul, Université des Beaux-arts Mimar Sinan, 16.01.2020, pp2.3.

طارق مقريسي، مرجع سابق ، ص03

الشكل رقم 02: موقع ليبيا الجيو استراتيجي ومناطق التحكم في الحرب الاهلية

المصدر:طارق مقريسي، الأبعاد الاستراتيجية للحرب الأهلية الليبية، واشنطن، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، ماي 2020، ص02

التعليق على الخريطة: من خلال شكل الخريطة يتضح أن ليبيا تتميز بموقع جيواستراتيجي هام وشريط ساحلي طويل، ومساحة واسعة تتوزع فيها مواد طبيعية هائلة، أهمها النفط والغاز التي كانت سببا في جانب كبير في التطاحن الداخلي الذي تغذيه أطراف خارجية على من يحكم ليبيا بعد نظام القذافي والاستفادة من مواردها وعائداتها النفطية والظفر بصفقات إعادة الإعمار.

المبحث الثاني: أبعاد التدخلات الخارجية في الصراع الليبي.

مما لا شك فيه أن تلك الأهمية الجيواستراتيجية التي تحوز عليها ليبيا، كانت سببا في الانخراط الدولي والإقليمي وفق أجندة الأطراف المتدخلة، خاصة تلك الأطراف الإقليمية مثل تركيا ومصر اللتان تحتل ليبيا في مدركاتهما الاستراتيجية مكانة كبرى، كانت سببا في تدخلهما سواء بشكل مباشر وخاصة من جانب تركيا أو بشكل غير مباشر من جانب مصر، وبالنهاية شكلت ليبيا موضع تنافس تركي مصري باختلاف محددات ومدركات أو أبعاد كل طرف من تدخله في الشأن الليبي، وهو الأمر الذي كان له تأثير على علاقاتهما الثنائية بشكل أو بآخر.

المطلب الأول: تموضع ليبيا في المدرك الاستراتيجي التركي.

شكلت الأهمية الجيواستراتيجية الدولية والإقليمية لليبيا من المنظار التركي منطقة حيوية ومدركا استراتيجيا لتركيا، وسعيها للتحرك فيها بعد سقوط نظام معمر القذافي عام 2011، في خضم معاناة ليبيا من حالة "فشل الدولة" وآثار الانقسام السياسي والعسكري فيها، في ظل التنافس والصراع الداخلي الذي يعكس حقيقة التنافس الإقليمي والدولي المتعاظم فيها.

وقد جاءَ دخول تركيا إلى ليبيا هذه المرَّة بغطاءٍ من المجلس الرئاسي لـحكومة الوفاق الوطني، تحتَ عباءةِ قوى وتياراتٍ إسلاميةٍ متشدِّدة، واقف بموجبها البرلمان التركي في 02 جانفي 2020م، على مذكِّرةِ الرئيسِ رجب طيب أردوغان التي تُتيحُ إرسالَ قواتٍ عسكرية إلى ليبيا دعمًا لـحكومة الوفاق الليبية في طرابلس التي تُعاني قواتها من صعوباتٍ في مواجهةِ قواتِ الجيش الليبي بقيادةِ المشير خليفة حفتر الذي تدعمه مصر[1]. لكن يبدو أن التحرك التركي تقف خلفه مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والعسكرية-الأمنية التركية، تجاه ليبيا، الدافعة لها في المساهمة في لعب دور في خريطة ليبيا بما

[1] أحمد بن ضيف الله القرني، النفوذ التركي في الازمة الليبية: التداعيات السياسية والأمنية، طهران، المعهد الدولي للدارسات الإيرانية 6 جانفي 2021، ص 04

يتوافق مع مصالحها وأهدافها الاستراتيجية[1]، على اعتبار أنّ المصلحة الوطنية تعتبر المحرك الأساسي لأي دولة في سياستها الخارجية.

فمن الحسابات السياسية التركية، أن ليبيا تحتل مكانة مهمة ضمن المدرك الاستراتيجي التركي، من خلال سعي تركيا لتثبيت أول موطئ قدم لها جنوب البحر المتوسط، عبر نافذة تتجاوز مساحتها أكثر من 1770 كم مربع، وهي مساحة ذات أهمية استراتيجية بالغة بكل المُعطيات، تمنح تركيا عمقاً استراتيجياً كبيراً، يمتد من شمال إفريقيا إلى بحر إيجة وخليج أنطاليا، ليكون بذلك ثاني موقع تركي في المتوسط بعد قبرص التركية[2]، وهو موطئ يثبّت أقدام تركيا على المستوى الجغرافي في المتوسط[3]. كذلك يمنح هذا الموطئ تركيا فرصة كبيرة لتطوير سياسة متوسطية تنافس السياسة الأوروبية المهتمة بليبيا وبموقعها وبثرواتها في الحوض الشرقي للمتوسط، ومن هنا يأتي التحرك التركي في ليبيا لكسب شريك متوسطي يكسر عن تركيا حالة العزلة المتوسطية التي تؤسس لها بعض الدول الأوروبية بالتشارك مع مصر و"الكيان الصهيوني" واليونان وقبرص اليونانية، والتي عبّر عنها "منتدى شرق المتوسط" الذي يهدف فيما يهدف إلى عزل تركيا في الحوض الشرقي للمتوسط، ومنعها من الاستفادة من ثروات المنطقة، ناهيك اعتبار ليبيا المنفذ نحو التوغل التركي نحو أفريقيا في إطار توسيع نفوذها الإقليمي[4].

أما من الناحية الاقتصادية تلح الرغبة التركية في الاستفادة من الآفاق الاقتصادية الكبيرة التي قد تقدّمها ليبيا لها فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية وإعادة الإعمار، بالإضافة لعملية تشجيع المستثمرين الليبيين للاستثمار في تركيا، ناهيك عن نظرة تركيا إلى احتياطيات الغاز الليبية التي تُقدَّر بحوالي 1.5 تريليون متر مكعب، الأمر الذي يقدّم لتركيا فرصة كبيرة في تأمين الطلب الداخلي من النفط والغاز لتلبية احتياجاتها، وبالتالي التملص من التبعيّة لإمدادات روسيا وإيران النفطية والغازية، بل والأكثر من ذلك يقدّم لها فرصة كبيرة

1 Süleyman Kızıltoprak et Ümit Dönmez, op. Cit. p03

2 Ibid

3بشار نرش، مكانة ليبيا في في المدرك الاستراتيجي التركي، منشور بتاريخ 2020.01.15، على الجزيرة نت، تم الاطلاع في 2021.09.11 على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/blogs/2020/1/15

4المرجع نفسه

للانخراط في قضية تزويد الاتحاد الأوروبي بهذه الطاقة الاستراتيجية، وتعزيز مكانتها كمركز عالمي لنقل الطاقة، خاصةً في ظل ما تحتويه منطقة الحوض الشرقي للمتوسط من ثروات نفطية وغازية غير مكتشفة سواءً في المياه الاقتصادية الليبية أو التركية، ومن هنا تأتي الرغبة التركية الكبيرة في الاستفادة من لعبة خطوط الأنابيب التي تحاول دول الحوض الشرقي للمتوسط إخراج تركيا منها، لذا جاءت مذكرة التفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية التي وقعتها تركيا مع ليبيا العام الماضي لتقلب الطاولة على الدول التي حاولت اخراج تركيا من اللعبة[1].

أما من الناحية العسكرية والأمنية، فتعد ليبيا أيضاً أحد أهم النقاط التي تدخل في المدرك الاستراتيجي التركي، حيث تسعى تركيا من خلال وجودها في ليبيا بأن تضمن دورها في أي ترتيبات أمنية وعسكرية مستقبلية في ليبيا، فضلا عن الفرصة الكبيرة التي يمكن أن تحصلها تركيا من خلال عقود بيع السلاح والمعدات العسكرية التركية التي تحتاجها حكومة الوفاق[2] لمواجهة أطماع الجنرال خليفة حفتر، الذي يتلقّى دعماً كبيراً من الإمارات العربية المتحدة ومن مصر[3].

وبالتالي فإن التحرك التركي في ليبيا، ينضوي تحت لواء حسابات تركية سياسية اقتصادية وعسكرية وأمنية، بما يجاري طموحها الأوسع في تطوير سياسة خارجية أكثر جرأة وأكثر وضوحاً لتحقيق المكانة والنفوذ كقوة إقليمية طامحة، وخاصةً في المجال البحري.

المطلب الثاني: تموقع ليبيا ضمن الاعتبار الاستراتيجي المصري.

على غرار الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا بالنسبة لتركيا، تحتل ليبيا من جانبها حيزا مهما في تفاعلات سياسة مصر الخارجية. فمما لا شك فيه أنّ التحرك المصري في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي عام 2011، كان يوحي بمدى الأهمية الكبيرة التي توليها القيادة المصرية لهذه الدولة المتوسطية العربية الجارة ليبيا، التي مازالت ترزخ تحت وطأة آثار

1 المرجع نفسه

2 Süleyman Kızıltoprak et Ümit Dönmez, Op. cit.p 04

3 المرجع السابق الذكر، ص04

الانقسام السياسي والعسكري الداخلي، في ظل التنافس والصراع الداخلي الحاصل، والذي أذكاه حقيقة تزايد التنافس الإقليمي والدولي فيه،وبذلك تقف مجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية والعسكرية-الأمنية، في قائمة محددات السياسة المصرية تجاه ليبيا، والتي دفعتها للمساهمة في لعب دور في خريطة ليبيا بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها القومية، على اعتبار أنّ المصلحة الوطنية تعتبر المحرك الأساسي لأي دولة في سياستها الخارجية -كما أسلفنا.

فمن المحددات الحاكمة للسياسة المصرية تجاه ليبيا تحت إدارة السيسي في الوقت الراهن، نجد محددات[1]؛ الأمن القومي المصري،مواجهة الإسلام السياسي والثورات العربية، النفطي، البعد المتوسطي، التدخل التركي في ليبيا، والدور الوظيفي.

فبالنسبة لمحدد الأمن القومي المصري،فإن ليبيا تشكِّل مصدر خطر وتهديد ليس للأمن القومي المصري فحسب بل للمنطقة كلها وللمجتمع الدولي بالنظر إلى أنها تواجه مخاطر سقوط الدولة ما قد يحولها إلى بؤرة للتطرف والإرهاب[2]. كما تعتبر مصر أن ليبيا عمقاً استراتيجياً لمصر، بالنظر لموقعها الجغرافي المجاور من الحد الغربي الاستراتيجي؛ ولذلك فإن عدم استقرار الأوضاع داخل الأراضي الليبية يعتبر تهديداً مباشرا للأمن القومي المصري. وبشكل عام، فإن الأوضاع في ليبيا ستكون محل اهتمام أي نظام يحكم مصر، بغض النظر على خلفياته وتوجهاته، وسيعمل هذا النظام من باب مصلحة الأمن القومي المصري على دعم وحفظ الاستقرار داخل الأراضي الليبية بشكل كامل.

ونشير في هذا السياق من خلال محدد الأمن القومي المصري، ومن خلال أيضا خيار مصر دعم القائد العسكري خليفة حفتر دون دعم الحكومة الوطنية في طرابلس التي تحظى باعتراف دولي، نشير إلى هذا الدعم من قبل نظام السياسي ما هو إلا "دعم الحاكم

1 المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، الدور المصري في ليبيا: المحددات والمسارات، إسطنبول، وحدة التحليل السياسي، 2 جويلية 2020، ص ص2-3

2 مركز الجزيرة للدراسات، الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر، منشور بتاريخ 08 مارس 2015، اطلع عليه في2021.09.08 على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/2015389551293257.html#a3

العسكري" المتمثل في المشير خليفة حفتر، وهي سياسة نموذج "الحاكم الفرد". إذ أن السيسي منذ اللحظات الأولى من حكمه سعي لتأسيس حكم الفرد العسكري القوي، وليس حكم المؤسسات التي تقتضي مشاركة عدد من المؤسسات في الحكم وصنع القرار، ومن ثم يريد السيسي ترسيخ ذلك النموذج أيضاً داخل الدولة الليبية لدعم حفتر في تولي قيادة البلاد كقوة فاعلة في ليبيا، ليسهل السيطرة عليه وتوجيهه، بما يخدم التوجهات المطلوبة دون مضايقة من مؤسسات ديمقراطية أو تعطيل لاتخاذ القرار.

أما فيما يتعلق بالمحدد المصري لمواجهة الإسلام السياسي والثورات العربية، فقد قامت سياسة السيسي تجاه ليبيا في سياق تعزيز أركان حكم نظامه لضمان عدم وصول الإسلاميين للحكم أو مشاركتهم فيه في أي حكومة ليبية، وبذلك فهو يرى أنهم التهديد الحقيقي لنظامه، بالإضافة إلى أن السيسي منذ اللحظات الأولي للسيطرة على الحكم في مصر وهو يعمل على إجهاض ثورات الربيع العربي بشكل عام في المنطقة، ويشارك السيسي في ذلك التوجه كلاً من النظام الإماراتي بقيادة محمد بن زايد والنظام السعودي بقيادة محمد بن سلمان[1]. فضلا عن أن مواجهة ذلك الخطر يتطلب دعم الجيش الليبي ومساعدته للوقوف في وجه تنامي الجماعات المرتبطة بالقاعدة وتنظيم الدولة ومنها ولاية طرابلس التي أصبحت واقعًا في ليبيا[2].

أما فيما يتعلق بالمحدد النفطي: فهو من أهم المحددات الأساسية التي تدفع مصر الحالية في عهد السيسي لدعم خليفة حفتر، قصد تأمين الحصول على المنتجات البترولية المتواجدة داخل ليبيا بشكل مستمر وبأسعار تفضيلية، من خلال ضمان توفير احتياجات مصر من النفط وبأسعار أقل من الأسعار العالمية، وهو أمر تسعى إليه مصر من اجل التخلص من التهديد السعودي المتكرر بقطع إمدادات النفط، ومن ناحية أخرى تحقيق مكاسب اقتصادية من استيراد النفط الليبي ذي الجودة العالية، وبأسعار منخفضة عن الأسعار العالمية، ويبدو أن هناك أكثر من مؤشر يعضد هذا التوجه المصري منها تصريحات عبد الرزاق

1شحاتة عوض، معاداة الإخوان المسلمين عقبة أمام دور مصر الإقليمي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 22 أكتوبر 2014، تاريخ الاطلاع 2021.09.08 على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014102184431755105.htm
2 نفس المرجع السابق الذكر

الناظوري رئيس أركان قوات حفتر في 2016 بأن النفط الليبي في خدمة مصر، وأيضاً عندما توقفت شركة "أرامكو" الحكومية السعودية للطاقة عن إمداد مصر بالمواد النفطية في مطلع شهر أكتوبر 2016، أعلنت ليبيا أنها مستعدة لتوفير كل احتياجات مصر من النفط، حيث أكد النائب زياد دغيم، عضو مجلس النواب الليبي، أن مجلس النواب الليبي طالب الحكومة بتقديم دعم لمصر بشحنات البترول اللازمة دون مقابل.

كما يبرز من خلال هذا المحدد النفطي، تطلع إلى المساهمة في إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية للبترول والغاز في ليبيا، بدخول شركات البترول المصرية العاملة في مجال تنفيذ وتصميم وصيانة المشروعات في عمليات إعادة إعمار القطاع النفطي الليبي، ويكفي الإشارة إلى أن ليبيا تحتاج الى حوالي 60 مليار دولار من اجل استعادة قدرات الإنتاج وكفاءة التشغيل للقطاع النفطي، وهنا يمكن تخيل المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها مصر من المشاركة في إعادة إعمار البنية التحتية للقطاع النفطي الليبي[1].

أما ما يندرج ضمن إطار المحدد المصري المتعلق بالتدخل التركي في ليبيا، فتعتبر مصر التدخل التركي في الملف الليبي هو اختراق لمجالها الحيوي، خاصة عند ما تم توقيع الاتفاقية الأمنية الليبية التركية، ودخول الجانب التركي بشكل مباشر في الساحة الليبية لدعم الحكومة الشرعية في طرابلس، بقوات عسكرية تركية وكذلك بالإمداد بالسلاح والتدريب ونحوه، فضلا عن إبرام اتفاقية تركية ليبية حول ترسيم الحدود البحرية بين الدولة التركية والحكومة الشرعية بطرابلس بقيادة فايز السراج. كما أن الانخراط المصري في الملف الليبي بسبب انخراط تركيا فيه هو قناعة السيسي لمنع التفرد التركي بالملف الليبي.

لذلك عمد السيسي إلى مواجهة التحالف التركي القطري في المنطقة بشكل عام بالانخراط في التحالف السعودي الإماراتي بهدف التصدي بالأساس على الهيمنة التركية على الملف الليبي، حيث يعتبر النظام المصري وحلفاؤه أن التحالف القطري التركي مهددا لمصالحهم الاستراتيجية بالمنطقة[2]. لذلك يعمل ذلك المحور على مواجهة الدور التركي على كافة

1 المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص04
2 نفس المرجع

المحاور، كمنطقة القرن الإفريقي على سبيل المثال. وكما يري البعض أن أحد أسباب عودة العلاقات بين مصر وحركة حماس داخل قطاع غزة كانت التخوفات المصرية من التمدد التركي داخل قطاع غزة.

أما فيما يتعلق بالمحدد المصري الخاص بالبعد المتوسطي،فهو في نظر مصر محددا هاما في تعامل النظام المصري مع الصراع الليبي، ويتعلق هذا المحدد ببناء قوة بحرية وعسكرية في الغرب المصري وتوسع النفوذ المصري في مياه المتوسط لاسيما مع الوضع الجيوسياسي الجديد في منطقة شرق المتوسط الذي فرضته اكتشافات الغاز وما نتج عنه من تحالفات ونزاعات في المنطقة[1].

وبخصوص المحدد الأخير المتعلق بالدور المصري الوظيفي، فقد شكلا التدخل العسكري المصري في ليبيا يندرج جزئياً تحت إطار الدور الوظيفي الذي تقوم به مصر في إطار الاستراتيجيات الأمنية الدولية في المنطقة، ويأتي هذا الدور بمراهنة النظام العسكري الحاكم في مصر على أهمية ومكانة الدور المصري، وتحديداً الجيش المصري، بما لديه من إمكانيات، للقيام بهذا الدور بغض النظر عن توافقه أو تعارضه مع المصالح الوطنية المصرية بما يضمن استمرار الأطراف الدولية التي يتعاون معها في تقديم الدعم له، انطلاقا من توافق الأهداف الفرنسية والروسية والسعودية والإماراتية في ليبيا، بحيث يؤدي أدواراً في إطار تحقيق هذه الأهداف، التي تخدم مصالح الحلفاء ومصالح النظام في نفس الوقت[2].

كما أنه من منظار مصر لا يوجد تعارض بين دعم الحل السياسي للأزمة الليبية ودعم وبناء قدرات المؤسسات الشرعية للدولة من خلال تسليح القوات التابعة لحكومة الثني لتكون أكثر قدرة على مواجهة خطر تنظيمات الدولة والقاعدة، لكن الانتظار فقط والمراهنة لحين تحقق الحل السياسي سيزيد الوضع الأمني خطورة لاسيما في ظل العقبات الكثيرة التي تعترض الحوار الوطني وما قد يستغرقه من وقت للوصول لحل[3].

المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص041
2 نفس المرجع، 05
3 مركز الجزيرة للدراسات، الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر، مرجع سابق

وبالمحصلة، وانطلاقا من تلك المحددات يرتسم الانخراط المصري في الملف الليبي والتحرك السياسي والعسكري إن اقتضى الأمر بما يحقق الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية المصرية، خاصة في ظل اعتبارات الجوار الجغرافي الليبي المصري وتهديدات الأمن القومي المصري، والأهمية الجيواستراتيجية لليبيا، التي استقطبت تركيا كمنافس أساسي لمصر فيها

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

- احتلال ليبيا لمكانة كبرى تفاعلات السياستين الدولية والإقليمية، نظرا لموقعها الجيواستراتيجي الهام ومواردها المتعددة، وبخاصة الموارد النفطية والغازية، ما جعلها محط أنظار القوى الخارجية دولية كانت أو إقليمية، خاصة مع اندلاع الأحداث الداخلية الأخيرة فيها منذ سنة 2011 وما سمي بثورات الربيع العربي.
- نتج عن سقوط النظام الليبي السابق، تراكمات سياسية متناقضة، تمثلت في تبلور صراع ليبي داخلي على السلطة، مازالت مظاهره بادية إلى اليوم، تمخض عنه برز انقسام داخلي تمثل في تشكل حكومتين هما؛ إحداهما معترف بها دوليا وفي الأمم المتحدة وما تعرف الوفاق الوطني مقرها العاصمة طرابلس، أما الحكومة الأخرى غير معترف بها دوليا ومقرها طبرق وتحظى بدعم الجنرال خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي.
- شكل الصراع الداخلي الدائر في ليبيا، سيادة حالة من الانكشاف الأمني والانقسام السياسي، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، بسببه الصراع الداخلي الليبي منذ نحو عقد من الزمن، والذي حال دون توصل الأطراف المتصارعة فيها، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع كافة الأطياف السياسية، بسبب التعقيدات الأمنية والسياسية وخصوصية المجتمع الليبي الموروثة عن النظام السابق.
- شكل الملف الليبي مساحة للانخراط الخارجي وتنافس الاستراتيجيات الخارجية انطلاقا من الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا؛ خاصة من جانب مصر وتركيا في الوقت الراهن، ودعم كل منهما للأطراف الليبية المتصارعة على السلطة في ليبيا، وذلك وفقا للمدركات الاستراتيجية التركية في ليبيا، في مقابل المحددات الإستراتيجية المصرية فيها، وهو الأمر الذي وضع تأثير واضح للمتغير الليبي على العلاقات المصرية التركية كما سنرى في الفصل الثاني.

الفصل الثانـي:

موقع المتغير الليبي في العلاقات التركية المصرية

الفصل الثاني: موقع المتغير الليبي في العلاقات المصرية التركية

انطلاقا من الأهمية الجيواستراتيجية الدولية والإقليمية التي تحظى بها ليبيا خاصة بالنسبة لتركيا ومصر، وارتكازا على محدداتهما وتوجهاتهما السياسية والاستراتيجية فيها وانخراطهما في إدارة الملف الليبي بشكل عام منذ بروز الصراع السياسي في ليبيا عقب سقوط نظام القذافي قبل نحو عقد من الزمن، تشكلت رؤيتا الدولتين على نحو متابين لتباين مدركاتهما السياسية وتبعاتها الاستراتيجية في تحقيق مصالحهما من خلال الانخراط السياسي والعسكري في هذا الملف ، وهو الأمر الذي جعل من الصراع الداخلي الليبي يحتل مكانة كبرى في أجندة البلدين وتوجهاتهما السياسية والاستراتيجية تجاه ليبيا ، بل أكثر من ذلك أضحى متغيرا يتحكم في ميزان العلاقات الثنائية التركية المصرية.

وفي خضم هذا الفصل سوف نتطرق إلى موقع المتغير الليبي بشكل عام في العلاقات المصرية التركية من خلال التطرق إلى رؤيتي تركيا ومصر ومنظارهما السياسي للصراع الداخلي الليبي، لمعرفة مدى المكانة التي أضحى يحتلها الصراع الليبي كمتغير في تفاعلات علاقات البلدين الثنائية.

المبحث الأول: رؤيتا تركيا ومصر وتعاطيهما مع الصراع الداخلي الليبي

اتسمت رؤيتا تركيا ومصر للصراع الليبي الداخلي منذ سقوط نظام القذافي بالتباين والاختلاف، لاختلاف مدركاتهما السياسية وتبعات مصالحهما الاستراتيجية في ليبيا. وفي خضم هذا المبحث سوف نعرض إلى الرؤيتين التركية والمصرية

المطلب الأول: الرؤية التركية وتعاملها مع الصراع الداخلي الليبي

بضغوط من المصالح التركية في ليبيا سواء منذ نظام القذافي حينما كانت العلاقات الليبية التركية وقت ذاك تتميز بالتعاون مع نظام القذافي خاصة في المجال الاقتصادي أين كان عدد من الشركات التركية تستثمر في ليبيا، أو بعد سقوطه وبالموازاة مع تطلع تركيا إلى الانخراط الاقتصادي في إفريقيا مع عدد من الدول الأفريقية والمغاربية على غرار التعاون الاقتصادي مع الجزائر وغيرها، كان الانشغال السياسي التركي حاضرا بقوة أمام انكشاف الصراع الليبي واحتدامه، حيث باشرت تركيا الانخراط السياسي والعسكري في الملف الليبي في إطار توسيع نفوذ مجال سياستها الخارجية الإقليمية النشيطة لاعتبارات سياسية وأمنية، واقتصادية والمساهمة في ضبط الاستقرار الليبي والمساهمة في إعادة إعمار ليبيا.

وانطلاقا من تلك الاعتبارات ودوافعها والأهمية الجيواستراتيجية لليبيا بالنسبة لتركيا تبلورت رؤية تركيا السياسية في الانخراط في الملف الليبي.

أولا: مضمون الرؤية التركية تجاه الصراع الليبي: في ظل اشتداد الاندفاع السياسي الدولي والإقليمي تجاه الملف الليبي، بدا أن تركيا اعتمدت في الفترة الأخيرة أسلوب التكتم والمفاجأة في خطواتها السياسية والميدانية المتعلقة بهذا الملف، إلا أن وصول وفد كبير ورفيع إلى طرابلس دون إعلان مسبق بداية العام 2020 ، وما أعقبها من تصريحات لوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو المقتضبة التي أعقبت الزيارة إلى ليبيا، من مؤشرات الأسلوب التركي الجديد في التعاطي مع الشأن الليبي عندما[1] بحث الوفد التركي مع المسؤولين الليبيين مع حكومة فايز السراج سبل تحقيق وقف إطلاق نار دائم في ليبيا،

1Süleyman Kızıltoprak et Ümit Dönmez, L'importance géostratégique de la Libye, op.cit.p03

والتوصل لحل سياسي دائم، فضلا عن تقييمهم للجهود التي ستقوم بها تركيا تحت سقف الأمم المتحدة، ومنها الخطوات التي ستتخذها مع المجتمع الدولي[1].

ومن ثم، فإن زيارة الوفد التركي رفيع المستوى اللافت إلى طرابلس جاءت لتجسيد رؤية تركيا لإنهاء الصراع في ليبيا، ولم تكن فقط مجسدة في إطار لتشاور وبحث مسائل اقتصادية فحسب، وإنما لترتيب مستقبل ليبيا السياسي على النحو الذي يضمن مصالح تركيا في ليبيا في إطار الاندفاع الدولي والإقليمي فيها. وقامت تلك الرؤية التركية على مرتكزات.

ثانيا: مرتكزات الرؤية التركية وتعاملها مع الصراع الليبي: ترتكز الرؤية التركية على عدة مرتكزات[2]؛ فأما المرتكز الأول كان قائما على التفاوض مع شخصيات بشرق ليبيا من خلال حكومة الوفاق التي تدعمها تركيا وبحث آليات التفاوض مع شخصيات ليبية في بنغازي التي تدعمها مصر، ومع القوى الدولية الفاعلة وفي مقدمتها روسيا والولايات المتحدة، ولا سيما أن الوفد الذي زار ليبيا كان يضم وزير الخارجية، والمدير العام لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا في الوزارة يونس ديميرال، إضافة إلى سفر توران كبير مستشاري الرئيس.

أما المرتكز الثاني فيقوم على عدم وجود لقائد الجيش الليبي اللواء حفتر في مستقبل ليبيا، وترى تركيا أن المعني بالحل السياسي في شرق ليبيا ليس حفتر، فوجوده غير مقبول في أي تسوية سياسية، كما أنه لا يوجد أي مستقبل لحفتر في ليبيا، فإما أن يُقتَل في المعارك الدائرة أو يُحاكم كمجرم حرب على الجرائم التي ارتكبها بحق الليبيين، وتزامن هذا الموقف مع الإنزال العسكري التركي لدعم حكومة الوفاق في طرابلس المعترف بها دوليا كحكومة شرعية للشعب الليبي دون غيرها، وكان هذا الإنزال العسكري دعما لها في تحرير كامل الغرب الليبي وانتزاعه من أيدي قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر[3]. كما ترى تركيا أن

---

1 زاهر البيك، ما رؤية تركيا ومساعيها للحل السياسي في ليبيا؟ منشور على الجزيرة نت بتاريخ: 2020.06.19، اطلع عليه في 2021.09.07 على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/2020/6/19

2 نفس المرجع

3 Salomé Larsonneau , L'engagement militaire turc en Libye : entre aide et défense de ses propres intérêts ,Publié 10 avril 2020 ,visité le08.09.2021 sur https://ovipot.hypotheses.org/15635

الحل السياسي في شرق ليبيا هو برلمان طبرق الذي تتوقع منه أن يكون له دور سياسي أكثر فاعلية وإيجابية خلال أي مفاوضات في تشجيع الأطراف الليبية على الوصول إلى حل سياسي بأسرع وقت.

في حين يقوم المرتكز الثالث على توفير الغطاء الدبلوماسي للتوجه التركي نحو ليبيا في مواجهة النفوذ الفرنسي والروسي والمصري تجاه الملف الليبي، حيث تقوم الرؤية التركية بتوفير الغطاء الدبلوماسي لحكومة الوفاق في المحافل الدولية لدعمها. وفي ذلك أشار القيادي في الحزب الحاكم التركي إلى أن تركيا تبحث عن حل سياسي في أسرع وقت في ليبيا، وأنها دعمت منذ البداية جميع المبادرات الهادفة للتوصل إلى الحل عبر الحوار بين الأطراف المختلفة، وأوضح أن حفتر لم يتعاون مع مبادرات الأمم المتحدة ومؤتمر برلين 2020، لذلك قال "إن تركيا ستدعم أي مبادرة أو مؤتمر يستثنيه"، في إشارة لتغييب حفتر عن أي عملية تفاوضية بشأن الصراع الليبي.

أما المرتكز التركي الرابع فيقوم على التواجد العسكري التركي في ليبيا لدعم وحماية منطقة نفوذ الحكومة الشرعية فيها، التي تعززت مع إرسال تركيا لفرق من الجيش التركي إلى ليبيا ساهمت في قلب الموازين في غرب ليبيا وتحريره من سيطرة قوات حفتر. فيما يقوم المرتكز الأخير على التفاهم مع الولايات المتحدة بشأن الملف الليبي حيث وضعت تركيا مع الولايات المتحدة الخطوط العامة لرؤية مشتركة حول الحل في ليبيا، تتضمن إنهاء الانقسام في ليبيا وتشكيل حكومة شرعية تبسط نفوذها على كامل التراب الليبي وتستثني حفتر من المشاركة، بحيث ترى أنقرة مع نظيرتها واشنطن أن وجود حفتر في العملية السياسية ربما يعيقها، لأنه سيواجه قضايا في المحاكم الدولية تتعلق بارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[1].

ثالثا: أبعاد الرؤية التركية تجاه الصراع الليبي: تتضمن الرؤية التركية عموما أبعادا سياسية وأمنية واقتصادية جراء انخراطها من خلال رؤيتها في الصراع الليبي. ففيما تعلق الأمر بالبعد السياسي، تعمل تركيا جاهدة على إنهاء الانقسام السياسي في ليبيا بالتعاون مع

1 نفس المرجع السابق الذكر

الولايات المتحدة، من أجل تكريس حكومة الوفاق الوطني في طرابلس على بسط نفوذها على كامل التراب الليبي عبر دعم المفاوضات مع شرق ليبيا من اجل التوصل إلى حكومة وحدة وطنية يهيمن عليها التيار الليبي الموالي لتركيا، لتثبيت الاستقرار الأمني في ليبيا[1]، وضمان موالاة أي حكومة وحدة وطنية قادمة في ليبيا لتركيا قصد تكريس النفوذ السياسي والأمني التركي في ليبيا أو في الجانب الاقتصادي.

عن البعد الاقتصادي، فترمي الرؤية التركية في ليبيا إلى التمهيد لجني مكاسب اقتصادية كبيرة، خاصة وأن الاقتصاد التركي يشهد أول انكماش له منذ عقد، فيما تمتلك تركيا لعلاقات قوية مع طرابلس، تسعى لتسخيرها لدعم اقتصادها، من خلال تمكين الشركات التركية التي تعمل منذ عقود في ليبيا أن تعزز فرصها عند إعادة إعمار البلد الغني بالنفط، والظفر بالاستمارات الاقتصادية في عديد المجالات الاقتصادية والتجارية في ليبيا خاصة المجال النفطي والغازي[2] .أما عن البعد العسكري والأمني من خلال الرؤية التركية فيتجلى في إقامة تعاون وتحالف عسكري مستقبلا بين تركيا وليبيا، خاصة بعدما كسبت تركيا ثقة حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج، عندما ساعد الدعم العسكري التركي في رد الهجوم على طرابلس الذي استمر 14 شهرا، من قبل قوات شرق ليبيا "الجيش الوطني الليبي" بقيادة خليفة حفتر[3]، الذي تدعمه مصر عسكريا وتناصره برؤيتها سياسيا.

المطلب الثاني: الرؤية المصرية وتعاطيها مع الصراع الداخلي في ليبيا.

في مقابل الرؤية التركية للملف الليبي، يظهر المنظار المصري جليا تجاهه وفق اعتبارات المصلحة القومية، وتبعا لمحددات التوجهات المصرية -المشار إليها سابقا -تجاه هذا الملف، بالنظر إلى الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا بالنسبة لمصر، والتي شكلت الرؤية المصرية بشأن ما يحدث في ليبيا، تلك الدولة غير المستقرة سياسيا وأمنيا الجارة لها.

---

1 Salomé Larsonneau, op,cit.

2نس القماطي، دور تركيا الاستراتيجي في ليبيا يمهد لجني مكاسب اقتصادية كبيرة، منشور بتاريخ 2020.07.06 اطلع عليه في 2021.09.11 على الرابط التالي:
https://www.dw.com/ar

3 زاهر البيك، مرجع سابق

أولا: محتوى الرؤية المصرية للصراع الليبي: بما أنّ ليبيا دولة مجاورة لمصر، فقد بات غياب الأمن فيها، يمثل تهديدا أمنيا مباشرا لمصر، ومن ثم يفترض الحال أن تستفيد مصر من ليبيا مستقرة سياسيا وأمنيا تحت قيادة حكومة ليبية مركزية[1]، وفي هذا الصدد صدر بيان عن الرئاسة المصرية في 2 جانفي 2020 ، جاء فيه تكريس الرؤية المصرية تجاه الملف الليبي، عندما اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي بأعضاء مجلس الأمن القومي، لبحث التطورات المتصلة بالأزمة الليبية، والتهديدات الناشئة عن التدخل التركي العسكري الخارجي في ليبيا، حيث تم تحديد مجموعة من الإجراءات على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والأمنية والتصدي لأي تهديد للأمن القومي المصري[2]،وتعتبر تلك الإجراءات كمقومات للرؤية المصرية بخصوص تطورات الملف الليبي.

ثانيا: مقومات الرؤية المصرية وتعاطيها تجاه الملف الليبي: من منطلق التداعيات السياسية والأمنية للصراع الداخلي في ليبيا، سعت مصر أن تتواجد في الأزمة الليبية منذ البداية والانخراط تباعا في هذا الصراع، لما تمثله ليبيا من عمق استراتيجيّ لأمنها القومي، فضلًا عن حجم المصالح الاقتصادية والروابط الاجتماعية بين البلدين ، فبالنظر للواقع السياسي الليبي بعد الثورة (عام 2011) وما أفرزته من إفرازات متباينة لحالات من التوافق السياسي في مقابل حالات تباعد على المستويين الأمني والاجتماعي،جعل الأمر في هذا البلد الجار في غاية التعقيد كما هو في غاية الأهمية.

فعلى صعيد المقوم السياسي للرؤية المصرية تجاه الملف الليبي، يقع تحقيق أمن واستقرار الدولة الليبية من خلال أبنائها أنفسهم دون فرض حلول وإملاءات خارجية، لذا تسعى مصر إلى مساعدة ليبيا للخروج من حالة الانسداد السياسي الحالي لخلق أفق سياسي يجمع مختلف

1 سارة المصري، المفارقة الأمنية لمصر في ليبيا.. كيف أسّست مصر لتدخُّلها العسكري في ليبيا؟ منشور في 2020.06.22 ، اطلع عليه في 2021.09.10. على الرابط التالي
https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/6/22
2 الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية، منشور على الموقع الرسمي للهيئة ، تاريخ الاطلاع 2021.09.09
على الرابط:
https://www.sis.gov.eg/section/11281/13536?lang=ar

الفصائل والقوى الفاعلة في ليبيا[1]. وهو ما تجلى من خلال سعى مصر في الإطار الرسمي من خلال الدبلوماسية المصرية إلى حل سلمي للصراع في ليبيا، وتتخذ مصر موقفا واضحا وداعما للحل السياسي الليبي-الليبي، البعيد عن التدخلات الخارجية الساعية للهيمنة على مقدّرات الشعب الليبي، تسمح بإعادة بناء مؤسسات دولة في ليبيا تكون قادرة على الاضطلاع بمسئولياتها تجاه مواطنيها وضرورة التوقف عند الخط الذي وصلت إليه القوات الحالية من جانب أبناء المنطقة الشرقية أو المنطقة الغربية، على أن تبدأ مفاوضات بعد ذلك للوصول إلى حل للأزمة ، مع إيجاد وسيلة لتسوية سلمية لها تقضى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على حالة التهميش لبعض المناطق الليبية وتتيح التوزيع العادل لعوائد الثروة وكذا السلطة[2].

عمليا وفي هذا الصدد، توجهت مصر لعدد من التحركات المهمة، شملت الحوار مع ممثلي الكيانات الشرعية في ليبيا، سواء في الشرق أو في الغرب، والحوار مع شيوخ القبائل الليبية للتوصل لإطار للتسوية السياسية في ليبيا ينهي حالة الانقسام الممتدة منذ عام 2014 وتنفيذ اتفاق الصخيرات للتسوية السياسة. أما على الصعيد الأمني،تهدف الرؤية المصرية إلى توفير الدعم المادي واللوجيستي والعسكري اللازم لبناء هيكل الدولة ويضع حدًا للتهديدات الناشئة من داخل الدولة الليبية، سواء ضد الدولة الليبية ذاتها أو ضد دول الجوار الإقليمي، فضلاً عن دورها ومسئوليتها في ضبط حدودها لحفظ أمن ليبيا والحيلولة دون تهديد أمن دول جوارها انطلاقاً من أراضيها.

غير أن الملاحظ في خضم الرؤية المصرية وتعاطيها مع الملف الليبي تقوم على تبني دور مزدوج -إن لم يكن متخبطا-في ليبيا، خاصة بعد التدخل التركي العسكري في ليبيا. فعلى الصعيد الرسمي تدعو مصر إلى حل النزاع بالطرق السلميّة وجلب جميع الأطراف إلى طاولة التفاوض من جهة -كما أشرت-، لكنها من جهة أخرى على الصعيد غير الرسمي، تساهم في تأجيج الصراع الأهلي الليبي باصطفافها مع الجنرال المتقاعد خليفة

1 المرجع نفسه
2 مركز الجزيرة للدراسات، الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر، مرجع سابق ص 03

حفتر[1]. وهو الأمر الذي أفضى إلى وضع سياسي معقّد في ليبيا نتيجة التعاطي المصري المزدوج مع الملف الليبي، ما يعكس وجود أبعاد ومدركات تجاهه من خلال الرؤية المصرية لهذا الملف.

ثالثا: أبعاد الرؤية المصرية تجاه الملف الليبي: وتشمل أبعاد الجوانب السياسية الأمنية والاقتصادية؛ وفيما يتعلق بالبعد السياسي، فإن مصر بقيادة السيسي توفر الدعم السياسي لحكومة الشرق الليبي غير المعترف بها دوليا، وتدعم سياسيا الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، وهو الأمر الذي يُشكِّل تصادما مع جهود الوحدة التي تدعمها الأمم المتحدة ليمتدّ أمد الصراع الليبي[2].

أما فيما يتعلق بالبعد الأمني؛ وانطلاقا من رؤية مصر الأمنية تجاه الأوضاع غير المستقرة أمنيا في ليبيا، فقد شكل التدخل العسكري التركي لمساعدة الحكومة المعترف بها دوليا في طرابلس، بمثابة تهديد لأمنها القومي، خاصة إذا ما استوطن الوجود العسكري التركي من خلال قواعد عسكرية تركية في المستقبل بذريعة الدفاع عن الشرعية الليبية من تهديدات حفتر المدعوم لوجستيا وسياسيا وعسكريا من جانب مصر، وحقيقة حماية التوغل الاقتصادي التركي في ليبيا[3]. وهذا ما جعل القاهرة تبني أكبر قاعدة عسكرية على تخوم حدودها الغربية مع ليبيا، أو ربما الانخراط مستقبلا في تدخل عسكري في ليبيا لدعم حكومة الشرق في مقابل الدعم العسكري التركي لحكومة الغرب[4].

بالمقابل في جانب آخر، فإن تخوف مصر يأتي من حالة الانفلات الأمني في ليبيا ومن تحولها لبؤرة داعمة ومساندة للتهديدات الأمنية التي تواجه دول الجوار الليبي كالتنظيمات الإرهابية الجديدة، الأمر الذي أظهر بعد جديد في الصراع الليبي، وهو إمكانية استخدام تلك التنظيمات الإرهابية للوضع الجيو-سياسي في ليبيا لإنتاج ميليشيات جهادية، أو تنظيمات

1 سارة المصري، مرجع سابق ص 02
2 المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، الدور المصري في ليبيا: المحددات والمسارات، مرجع سابق ص02
3 نفس المرجع
4 L'Egypte inaugure une base militaire navale adjacente à la Libye, publier 02.07.2021, accéder le 02.8.2021 sur site ; https://www.aa.com.tr/fr/afrique/legypte-inaugure-une-base-militaire-navale-adjacente-%C3%A0-la-libye-/2293433

سياسية أو عسكرية تتخذ من العنف منهجاً لها[1]، تضر بالأمن القومي المصري اعتبارا من ليبيا، أو داخلها.

أما البعد الاقتصادي للرؤية المصرية، فيتجلى في اندفاع مصر الحالية في عهد السيسي لدعم خليفة حفتر، قصد تأمين الحصول على المنتجات البترولية المتواجدة داخل ليبيا بشكل مستمر وبأسعار تفضيلية، من خلال ضمان توفير احتياجات مصر من النفط وبأسعار اقل من الأسعار العالمية، وهو أمر تسعى إليه مصر من اجل التخلص من التهديد السعودي المتكرر بقطع إمدادات النفط، ومن ناحية أخرى تحقيق مكاسب اقتصادية من استيراد النفط الليبي ذي الجودة العالية، وبأسعار منخفضة عن الأسعار العالمية[2]، فضلا عن حرص مصر على الاستفادة من الفرص الاقتصادية لإعادة إعمار ليبيا، وإعادة تأهيل مرافق صناعة الطاقة في ليبيا وإنشاء خط غاز طبيعي من طبرق الليبية إلى الإسكندرية، وإنشاء مصفاة للبترول غرب الإسكندرية بتمويل ليبي، ومشروع تصنيع المازوت بمعمل تكرير أسيوط، فضلا عن إرسال العمالة المصرية للعمل في ليبيا[3]، بعد استقرار الأوضاع فيها في إطار تنافسها الاقتصادي مع تركيا.

وعموما يمكن استخلاص في خضم هذا المبحث أن كلتا الرؤيتين التركية والمصرية متباينتان ومختلفتان لاختلاف مصالح الدولتين وأهدافهما في إدارة الصراع الليبي ورؤيتهما للحل وفق الاعتبارات السياسية والأمنية والاقتصادية لكل طرف منهما. ما جعل ملف الصراع الليبي يحتل مكانة كبرى في مسار علاقاتهما الثنائية الراهنة.

---

1 زياد عقل، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، منشور 2014.09.16 اطلع عليه في 2021.08.21 على الرابط التالي https://acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx

2 المعهد المصري للدراسات السياسية ، مرجع سابق ص03

3علا العلاف،" الشافعي" يكشف تفاصيل الاستثمارات المصرية فى ليبيا، منشور في 22 افريل 2021، اطلع عليه في 2021.09.06 على الرابط: https://www.dostor.org/3432817

المبحث الثاني: مكانة الملف الليبي في العلاقات المصرية التركية

أضحى الصراع الليبي منذ اندفاع الأطراف الخارجية فيه خاصة مصر وتركيا، لأهميته الجيواقتصادية والجيوسياسية بالنسبة لهاتين الدولتين، وأصبح ملفا يحتل مكانة متميزة في العلاقات التركية المصرية كونه المتغير في مسارها وطبيعتها من بعدها التاريخي التعاوني إلى بعدها الصراعي-التنافسي، خاصة منذ الإنزال السياسي والعسكري التركي منذ العام 2020، حين اعتبرته مصر تدخل تركيا في مجال نفوذها الإقليمي من الناحية السياسية، وتهديدا لأمنها القومي من الناحية الأمنية المستمد من داخل ليبيا. فيما يستشف بالمقابل ذلك التحرك السياسي العسكري التركي من قبل تركيا بمثابة توسيع لنفوذها الإقليمي وامتداده إلى أفريقيا عبر بوابة ليبيا، وحماية لمصالحها فيها.

المطلب الأول: البعد التاريخي للعلاقات التركية المصرية:

تميزت العلاقات التركية المصرية في تاريخيها بالتعاون والصراع وفق أنظمة وحكومات كل دولة في كل مرحلة، ووفقا لظروفها الدولية وانعكاساتها على مسارات العلاقات الثنائية فيما بينهما وصولا إلى الوقت الراهن على اعتبار أن ظاهرتا الصراع والتعاون ميزتان في العلاقات بين الدول تتحكم فيهما المصالح بالدرجة الأولى كما هو الحال في العلاقات المصرية التركية في بعدها التاريخي والراهن.

أولا: تاريخ العلاقات المصرية التركية: البدايات تعاون وصراع.

مما لا شك فيه أن العلاقات التركية المصرية ليست وليدة القرن الحالي ولا حتى القرن الماضي وإنما يمتد وجودها تاريخيا إلى عهود تاريخية سابقة تمتد إلى عهد الدولة العباسية، عندما عين "باكباك التركي"، واليا على مصر، ليعقبه الوالي التركي برقوق، ثم أحمد ابن طولون عام 868، لتتعاقب أسرته ذو الجذور التركية على حكم مصر لمدة ثمانية وثلاثين

عاما، حتى الخلافة العثمانية، التي أصبحت فيها مصر ولاية عثمانية استمرت لمدة أربعة قرون[1]

أما بداية التمثيل الدبلوماسي بين البلدين فبدأ عام 1925 غداة قيام الدولة التركية والتخلي عن الخلافة العثمانية، فكان ذلك التمثيل الدبلوماسي على مستوى القائم بالأعمال، وتم رفع مستوى التمثيل إلى سفير عام 1948 –وذلك وفقا لهيئة الاستعلامات المصرية.

ثانيا: العلاقات المصرية التركية في عهد جمال عبد الناصر: الصراع

كانت العلاقات الثنائية تتسم في الغالب بالصراع بين مصر وتركيا عهد جمال عبد الناصر، حينما شابتها حالة من التوتر في مرحلة الاستقطاب بين المعسكرين منذ انضمام تركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي عام 1952، حين كانت النظرة التركية إلى نظام جمال عبد الناصر في ستينيات القرن المنصرم حليفا للاتحاد السوفياتي، الذي يهدد نفوذ تركيا في المنطقة كدولة تابعة للمعسكر الغربي، طرد فيها السفير التركي مرتان[2]، المرة الأولى بسبب تصريحات مسيئة لفظيا لعبد الناصر، والثانية في عام 1961 بسبب اعتراف تركيا بانفصال سوريا عن مصر وما كان يعرف بالوحدة المصرية السورية.

ثالثا: العلاقات المصرية في عهد أنور السادات: تقارب وتعاون

اتسمت العلاقات المصرية التركية في عهده في سبعينيات القرن الماضي بالتحسن أفضت إلى تعاون سياسي واقتصادي. فمن الناحية السياسية تم عودة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، خصوصا بعد حرب أكتوبر 1973، وموقف تركيا الإيجابي من الحرب وقتها بأنها ترفض استخدام الكيان الصهيوني لقواعدها العسكرية، أما من الناحية الاقتصادية عقد فيها البلدان عدة اتفاقات اقتصادية كان أهمها اتفاقية التجارة الحرة عام 1976[3].

رابعا: العلاقات المصرية التركية في عهد الرئيس حسني مبارك: استقرار نسبي وتعاون

---

1 هند بشندي، العلاقات المصرية التركية.. من التعاون للتوتر إلى طرد السفراء، منشور في 2013.11.23، اطلع عليه في 2021.08.20 على الرابط التالي:
https://www.masrawy.com/news/news_reports/details/2013/11/23
2 المرجع نفسه
3 نفس المرجع

شهدت العلاقات المصرية التركية منذ تولي حسني مبارك الرئاسة في مصر عام 1980 ، استقرار نسبيا وتعاونا متبادلا في كافة المجالات، فلم تظهر خلافات واضحة بين الدولتين، فعلى الصعيد السياسي كان ثمة توافق في العلاقات السياسة بينهما، وكانت المساندة المصرية دائمة للدولة التركية[1]، خاصة عند حدوث انقلابين عسكريين في تركيا بداية الثمانينات من القرن الماضي،حيث كان الموقف الرسمي لمصر يدعو للحفاظ على الدولة التركية ومكتسباتها وكيانها[2]، بالإضافة إلى التعاون الثنائي الذي بدا ملحوظا ، خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك نجم الدين لمصر في أكتوبر 1996، وهى الزيارة التي سعى خلالها لتكوين مجموعة اقتصادية إسلامية والتي نجحت في تكوين مجموعة الثمانية النامية، والتي عقدت للمرة الأولى في اسطنبول في جوان 1997، كما تعززت تلك العلاقات تقاربا حين قامت مصر بدور الوساطة بين تركيا وسوريا، ونجحت مصر في نزع فتيل الحرب التي كانت على وشك الوقوع بين الطرفين[3].

غير انه ومع وصول حزب التنمية والعدالة للحكم في تركيا، وبخاصة عند تولى الرئيس "رجب طيب أردوغان" لرئاسة الوزراء في تركيا، وفي ظل التطورات وتسارع الأحداث على الساحة الإقليمية ، بدأت العلاقات تأخذ مجرى آخر،وبخاصة مع تبلور التدخل السياسي التركي في القضية الفلسطينية لممارسة دور تركي يتناسب وتطلعات تركيا أردوغان الإقليمية، خاصة مواقفها من الانتهاكات الصهيونية في فلسطين المحتلة، حين زار "أردوغان" سوريا والأردن ومصر والتقى بالرئيس "مبارك" لتقييم العدوان الصهيوني على قطاع غزة والتنديد بالحرب الصهيونية على القطاع الذي تسيطر عليه حماس في فلسطين، فضلاً عن إظهار "أردوغان" للدور التركي الإقليمي حيال المسائل الإقليمية، والذي ولد لدى مصر شعور بالتهميش لدورها الإقليمي خاصة في مجال نفوذها السياسي وقضايا المنطقة العدة وعلى رأسها القضية الفلسطينية[4]

1 عصام عبد المنعم و آخرون، التقارب المصري التركي وانعكاسه علي القضايا الإقليمية، مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات 06 جوان 2021 ، ص 2
نفس المرجع، ص32
3هند بشندي، مرجع سابق
4 عصام عبد المنعم، ص 03

وفي مقابل إظهار الدور التركي الإقليمي بدأت العلاقات المصرية التركية، في التراجع على الصعيد السياسي نسبيا، وهو ما ترتب عليه تبني مصر موقفا يرتكز على تغيير توجهاتها في السياسة الخارجية تجاه تركيا، واتباع سياسة خارجية مماثلة تهدف إلى الحفاظ على مجالها الحيوي خاصة ما تعلق الأمر منها بالقضية الفلسطينية، وتغيير الموقف والنظرة المصرية إلى تركيا وريثة الدولة العثمانية، تشجب مساعي الحكومة التركية وسياستها الرامية إلى تعزيز دور تركيا في المنطقة الشرق أوسطية على حساب مكانة ودور مصر.

غير أنه على الصعيد الاقتصادي وعلى الرغم من تغير النظرة السياسية المصرية لسياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة، إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وتركيا لم تتأثر كثيراً من ذلك، حيث وصلت المبادلات التجارية بين البلدين خلال الفترة 2009 - 2013 إلى 5 بليون دولار، وتم عقد العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي إلى 100 اتفاقية تعاون، كما تجمع بين الدولتين اتفاقية تجارة حرة موقعة عام 2005 ممتدة إلى غاية 2020، بالإضافة إلي توقيع مذكرتي تفاهم في مجال الطاقة في مصر، و تسهيل إجراءات السفر والتنقل بين البلدين[1] ،وفتح فروع للبنوك التركية في مصر والبنوك المصرية في تركيا. فضلا عن توقيع البلدين مع بداية جديدة للعلاقات الثنائية في عهد الرئيس محمد مرسي لاتفاقية الخط الملاحي بين البلدين عام 2012[2].

خامسا: العلاقات المصرية التركية في عهد نظام محمد مرسي 2012-2013:تعاون كثيف

على الرغم من أن النظام السياسي الجديد بقيادة الإخوان في مصر لم يعمر طويلا، عندما أعقب الثورة المصرية المنبثقة على ما سمي بثورات الربيع العربي، إلا أن العلاقات المصرية التركية تميزت بازدهار كبير في عهد الرئيس المصري محمد مرسي، عندما شملت توسيع التعاون المصري التركي في مختلف المجالات،حيث شهدت العديد من

1 نفس المرجع
2 نفس المرجع

الزيارات السياسية المتبادلة بين البلدين، ووصلت العلاقات لذروة التعاون أكثر من العهود السابقة لمصر نتج عن زيارة الرئيس مرسي الأولى لتركيا[1].

وعلى الرغم من أن تلك الزيارة استغرقت 12 ساعة فقط حضر فيها الرئيس إحدى فعاليات حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بزعامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلا أن تلك الزيارة توجت بتوقيع 27اتفاقية اقتصادية جديدة وتعهد الجانبين برفع التبادل التجاري إلى 5 مليار دولار. غير أن حضور مصر برئيسها إحدى فعاليات حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا انتقدتها المعارضة المصرية واعتبرتها تقليل من صورة مصر ودورها الريادي العربي والإقليمي ورئيسها، نتج ذلك بالتزامن مع خروج تظاهرات معادية لحكم مرسي أظهر فيها الجيش المصري مساندته لتلك التظاهرات، التي أفضت إلى إنهاء حكمه من قبل الجيش ممثلا في وزير دفاعه آنذاك السياسي، الذي وصفته تركيا بالمنقلب على الشرعية في مصر والاستيلاء على الحكم المدني الديمقراطي[2] .وبذلك دخلت العلاقات المصرية التركية مرحلة جديدة من الصراع بدل التعاون، خاصة مع تولي عبد الفتاح السيسي رئاسة مصر في انتخابات الرئاسة 2014، وانتهاجه عدائية لتركيا

سادسا: العلاقات التركية المصرية في عهد نظام السيسي منذ 2013: تصارع بدل التعاون

اتسمت العلاقات المصرية التركية بأزمة شديدة التعقيد، منذ تولي عبد الفتاح السيسي زمام السلطة الفعلية في مصر عقب الانقلاب العسكري في جويلية 2013 خلف رئيس الدولة المؤقت السابق المستشار عدلي منصور المعين من قبل مؤسسة الجيش المصري بقيادة السيسي، الذي اعتبرته تركيا بالإنقلابي العسكري، ليتشكل الموقف التركي من النظام المصري بعد 3 جويلية 2013، كنظام غير شرعي - ترأسه فيما بعد السيسي في الانتخابات الرئاسية لعام 2014 كرئيس لمصر-، ومنذ ذلك الحين أصبح التعاون السياسي

1 عبد الرحمن أبو العلا، هل تشكل مصر وتركيا تحالفا إستراتيجيا؟ منشور على الجزيرة نت في 2012.11.17 ، اطلع عليه 2021.08.12 على الرابط
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/11/17

2 عصام عبد المنعم، مرجع سابق، ص 04

التركي المصري يشهد قطيعة مطلقة، تمخض عنه تخفيض التمثيل الدبلوماسي الثنائي بين الجانبين منذ نوفمبر 2013 من مستوى السفراء إلى مستوى القائم بالأعمال[1].

بالمقابل ظلت علاقاتهما الاقتصادية البينية عند مستوى جيد نسبياً، بالأخص ما يتعلق بحجم التبادل التجاري، خاصة بعيد التوتر في علاقاتهما في منذ تولي السيسي في مصر زمام الحكم في فترة رئاسته الأولى. غير أن هذا الجانب تعزز أكثر في السنوات الأخيرة من حكمه خلال عهدته الثانية رغم تشنج العلاقات السياسية بينهما بسبب الملف الليبي كما سنرى لاحقا.

ومن ثم فالبعد التاريخي للعلاقات التركية المصرية هو مزيج بين التوترات والصراع والتعاون بضغوط المصالح بين تركيا ومصر، فالمصلحة القومية بينهما هي المتغير في مسار العلاقات الثنائية من الناحية الواقعية، كما هو الحال في علاقاتهما الثنائية وضغوط مصالحهما في ليبيا، عندما أضحى الملف الليبي، إضافة إلى ملفات ثنائية وإقليمية، متغيرا في مسار علاقاتهما الراهنة منذ 2017 وبدايات 2021 وربما في المستقبل المنظور.

المطلب الثاني: العلاقات التركية المصرية في ظل الملف الليبي توترات ومساعي تقارب

عرفت العلاقات المصرية التركية خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى غاية العام الحالي مزيج من التعاون والتوتر في المجمل وفي الوقت الراهن هناك حديث عن آفاق للتطبيع والتعاون خاصة في ظل تداعيات الملف الليبي على العلاقات الثنائية.

فقد بدأت العلاقات في عام 2017تتخذ مجرى آخر يهدف للتعاون وعودة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، خاصة بعد تضرر رجال الأعمال الأتراك من قطع العلاقات الاقتصادية مع مصر وخسارة السوق المصري من جهة، ورغبة مصر في إحداث تقارب مع تركيا لذات الغرض من جهة أخرى، فظهرت محاولات عدة من جانب تركيا لاستئناف العلاقات مرة أخرى، ولكن مع نشوب الأزمة الخليجية بين مصر والسعودية والبحرين والإمارات من جهة، وقطر من جهة بهدف تغيير سياسات الحكومة القطرية الداعمة

1 طارق ذياب مرجع سابق، ص 03

لجماعات الإسلام السياسي والحركات التي تعتبرها مصر إرهابية، وقيام تركيا بتنفيذ الإتفاق العسكري مع قطر الذي وقع في 2016 الخاص بإقامة قواعد عسكرية تركية في قطرمع إرسال 35 ألف جندي تركي إلى قطر في 2017 فضلا عن توتر العلاقات عند قيام "أردوغان" بتوقيع اتفاقية لتطوير جزيرة "سواكن" السودانية المطلة على البحر الأحمر بإنشاء قواعد عسكرية تركية هناك وهو ما يهدد الأمن القومي المصري من ناحية حدودها الجنوبية[1].

بالمقابل عرفت العلاقات التركية المصرية العداء عندما تدخلت أنقرة في القضية الليبية لتنفيذ الاتفاق العسكري المبرم مع حكومة الوفاق حيث قام بدعم حكومة "السراج" عسكرياً بإرسال المعدات العسكرية وإرسال آلاف الجنود في عام 2020، ودبلوماسياً من خلال الوقوف بجانب حكومة الوفاق في كافة المحافل الدولية في مواجهة الجيش الليبي الوطني بقيادة المشير "خليفة حفتر" الذي تدعمه الحكومة المصرية والإمارات العربية المتحدة مما شكل خطراً علي الأمن القومي المصري، وهنا وصلت العلاقات بين البلدين لمرحلة العداء والتي كادت أن تصل إلي التدخل العسكري من الجيش المصري لحماية الأمن القومي من تهديدات الميلشيات والجماعات المسلحة التي تواصل زحفها باتجاه الشرق[2].

وبذلك أضحى الملف الليبي أكثر ثقلا في العلاقات المصرية التركية من الناحية السياسية لاختلاف مدركات الطرفين فيه، وللأهمية الجيواستراتيجية لكلا البلدين منذ 2017 إلى غاية اليوم. الذي ساهم في توتر العلاقات الثنائية خاصة مع الوجود السياسي والعسكري التركي في ليبيا. وفي ظل التوتر والصراع المصري التركي إلا أنه هناك تراكمت في الآونة الأخيرة مؤشرات على احتمالية حدوث تقارب مصري تركي،بالنظر إلى التغيرات الأخيرة المتمثلة في نهاية القطيعة العربية مع قطر حليفة تركيا الرئيسة في العالم العربي، وتزايد الضغط المحتمل على أنقرة من قبل الإدارة الأمريكية، في ظل رؤية الإدارة

1 عربي bbc News، جزيرة سواكن: ما مصير الاتفاق التركي السوداني حولها بعد الإطاحة بالبشير؟ منشور في 22 أفريل 2019، اطلع عليه في 2021.09.05 على الرابط
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42522494
2 عصام عبد المنعم، مرجع سابق، ص 04

الامريكية الجديدة بقيادة جو بايدن القاضية في إحدى نقاطها بتخفيض التوترات في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بما يتناسب واستقرار مصالحها فيها[1]، حيث بدأت مؤشرات التقارب التركي المصري مع تصريحات المسؤولين الأتراك وعلى رأسهم الرئيس أردوغان، حول إمكانية التعاون مع مصر؛ ثم حديث وزير الخارجية الأخير عن إمكانية عقد اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين مصر وتركيا، وحديث السفير التركي في قطر عن التعاون الاقتصادي بين تركيا ومصر، وحديث وزير الدفاع التركي خلوصي عكار عن احترام مصر للجرف القاري لتركيا، في إشارة إلى المزايدات الأخيرة التي أعلنت عنها مصر للتنقيب عن الغاز والبترول بعيدًا عن نقاط التماس في الحدود البحرية المتنازع عليها بين قبرص واليونان وتركيا[2].

تأتي هذه المؤشرات أيضًا مع ما تمثله العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا من أمل وحيد لفتح قنوات التواصل بينهما، فبالرغم من تدهور العلاقات علي المستوي السياسي إلا أن العلاقات الاقتصادية مازالت تمثل الركيزة الأساسية للتعاون بين البلدين وهذا ما يعكسه حجم التبادل التجاري بين البلدين حيث شهد أواخر عام 2020 نهاية اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين الموقعة عام 2005، وهو ما أثار الحديث حول إمكانية تجديد الاتفاقية بغض النظر عن عوامل الخلاف السياسية، وتنتظر الاتفاقية إعادة التفاوض من أجل تجديدها وهو ما يمكن أن يخلق مساحات للتفاوض بين البلدين ويمهد لرفع مستوي التمثيل الدبلوماسي كخطوة مبدئية لتوسيع دوائر الحوار حول الملفات العالقة (غاز شرق المتوسط، وليبيا[3].

ومن ثم فمن الناحية الاقتصادية بين مصر وتركيا تعتبر العلاقات الاقتصادية بينهما الأقل تأثراً جراء أزمتهما البينية، والسبب في ذلك ليس من مصلحة الحكومة التركية أن تلغي أي اتفاقية تبادل تجاري مع أي دولة في ظل مشكلات اقتصادية تعاني منها أنقرة، ونفس الشيء ينطبق على مصر التي تمتلك برنامجا لإصلاح الاقتصاد وبالتالي هي تهدف

1 Karim Mezran, Biden's Challenges in Stabilizing Libya , published in 06 december 2020,visited in 10.09.2021 in : https://arabcenterdc.org/resource/bidens-challenges-in-stabilizing-libya/

2محمد العربي: ماهي سيناريوهات عودة العلاقات التركية المصرية، منشور في 0221.03.07 اطلع عليه في 2021.08.22 على الرابط التالي: https://ewc-center.com/2021/03/07

3 عصام عبد المنعم ، مرجع سابق، ص 04

لزيادة الاستثمارات مع أي دولة حتى لو كانت تركيا." بحيث تتركز عناصر التصدير التركية الرئيسية إلى مصر حول السيارات والجرارات والوقود والزيوت معدنية والحديد والصلب. أما الواردات التركية من مصر فكانت تتضمن المنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والألياف والمنتجات النسيجية، والمشتقات النفطية، والمواد الكيميائية العضوية[1].

فقد احتلت تركيا المرتبة الثالثة في قائمة الدول الأكثر استيرادا من مصر للربع الأول فقط من عام 2020،بإجمالي 442 مليون دولار. بينما جاءت في المرتبة الخامسة كأكثر الدول تصديرا لمصر، بقيمة إجمالية تبلغ 808 مليون دولار، لكن في المقابل، وبالنظر لموقع الدولتين الجغرافي ووزنهما الإقليمي وإمكانياتهما، فإن حجم علاقاتهما الاقتصادية، بالأخص حجم التبادلات التجارية والاستثمارات، يعد ضعيفاً. أي أن هناك انعكاس نسبي للتوتر بين البلدين على علاقاتهما الاقتصادية، ومن شأن إصلاح هذا التوتر، أن ينعكس إيجابياً على مستوى تعاونهما الاقتصادي[2].

كما انه ثمة حاجة ملحة من قبل الطرفين لتعظيم تعاونهما الاقتصادي. فالاقتصاد العالمي يمر في الوقت الحالي بأزمة كبرى على وقع تفشي فيروس كورونا. خاصة مع توقع صندوق النقد الدولي بحدوث انكماش في النمو العالمي بنسبة 3%، ولوح بأسوأ ركود يعرفه العالم منذ عام 1930. كما توقع تراجع معظم اقتصادات الدول بنسبة 5 في المائة[3]

وخلاصة هذا المبحث ان العلاقات التاريخية والراهنة بين تركيا ومصر كانت مزيجا من التعاون والصراع، خاصة في الوقت الحالي بسبب الملف الليبي حيث تتسم من جهة بالصراع السياسي إلى حد كبير، لكن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تتأثريُعد فيها البعد الاقتصادي أحد مؤشرات التقارب المصري التركي ربما في المستقبل، كون هذه العلاقات الاقتصادية من أكبر نقاط الضعف لدى مصر وتركيا كقوتين إقليميتين وبنسب مختلفة بالنظر إلى حجم التعداد السكاني في مصر وتركيا، 100 مليون و80 مليون تقريباً على

1هاشم مناع، دبلوماسية الباب الخلفي".. لماذا يرتفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا رغم الخلافات؟ ، تاريخ 2020.1.24 اطلع عليه في 2021.08.22 على الرابط:https://www.alhurra.com/turkey/2020/01/24
2 طارق ذياب مرجع سابق، ص 04
3 المرجع نفسه.

الترتيب، فإن هذا المعطى يجعل كلا البلدين سوقاً واعدة لمنتجات الأخرى، كما تمتلك الدولتان إمكانيات مادية وبنية تحتية اقتصادية وصناعية قوية، تمكنهما من تحقيق التكامل الاقتصادي والصناعي في العديد من القطاعات. ويمثل موقعهما الجغرافي، من خلال امتلاكهما حدوداً بحرية مشتركة، عاملا مساعدا في هذا الجانب. ولكن يبقى التطبيع للعلاقات الثنائية رهين تأثيرات الملف الليبي وانعكاساته على العلاقات السياسية بين البلدين.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

- إن الملف الليبي لم يكن ليتموقع بثقله في العلاقات الثنائية المصرية التركية لولا أهمية ليبيا الجيواستراتيجية الدولية والإقليمية بالنسبة لتركيا ومصر، باختلاف رؤيتهما ومدركتهما السياسية والأمنية والاقتصادية. وبالتالي كان انخراطهما في إدارة الملف الليبي بشكل عام هو من أجل تحقيق مكاسب سياسية وأمنية وامتيازات اقتصادية.
- تاريخ العلاقات الثنائية بين تركيا ومصر هو مزيج من التوتر والصراع تارة، والتعاون تارة أخرى وذلك وفق متغيرات المصلحة لكليهما، فإذا كان ثمة توافق في المدركات السياسية والأمنية، كان التقارب متاحا والعكس.

في خلال مسار العلاقات الثنائية بين الدولتين منذ نحو عقدين من الزمن، تبدو أنه ثمة مفارقة، إذ لم تتأثر بشكل كبير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، رغم الخلافات السياسية وخاصة بسبب الملف الليبي، وذلك بسبب أنه ليس من مصلحة الحكومة التركية أن تلغي أي اتفاقية تبادل تجاري مع أي دولة في ظل مشكلات اقتصادية تعاني منها أنقرة والقاهرة، ونفس الشيء ينطبق على مصر التي تمتلك برنامجا لإصلاح الاقتصاد وبالتالي مازالت العلاقات الاقتصادية الثنائية تمثل الركيزة الأساسية للتعاون بين البلدين.

- على الرغم من العلاقات التعاونية الاقتصادية والتجارية بين البلدين، إلا أن الصراع السياسي بين البلدين يبدو قائما بسبب انعكاسات الملف الليبي كمتغير في مسار العلاقات السياسية بينهما. فقد يكون نافذة للتعاون ونافذة للصراع رهنا ومستقبلا. وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

انعكاسات المتغير الليبي على العلاقات التركية المصرية الراهنة وآفاقها

الفصل الثالث: انعكاسات المتغير الليبي على العلاقات التركية المصرية الراهنة وآفاقها

شهدت العلاقات التركية المصرية عبر تاريخيها مزيجا من التعاون والصراع حول مختلف التوجهات بخصوص العديد من القضايا المختلفة في كل مرحلة تاريخية، خاصة في المرحلة الراهنة ما تعلق الأمر منها بالقضايا الإقليمية كالملف الليبي، الذي لازال يلقي بظلاله وانعكاساته على مسار علاقات البلدين نظرا للأهمية الجيواستراتيجية لليبيا من جهة، والتنافس التركي المصري الإقليمي فيها من جهة ثانية.

وهو الأمر الذي انعكس على دورهما الإقليمي في تعاطيهما مع الملف الليبي، الذي وصل إلى حد القطيعة السياسية والعداء المعلن بين الطرفين، لسنوات، غير أن بوادر التقارب لاعتبارات التعاون الاقتصادي تبدو جلية رغم الخلاف السياسي في علاقاتهما الثنائية بسبب الملف الليبي، وهو ما يطرح آفاقا مستقبلية لتطور تلك العلاقات وفق مدركات المصالح الثنائية إما تعاونا وتقاربا انطلاقا من المتغير الاقتصادي والرغبة السياسية من جانب تركيا الانفتاح على القاهرة، أو استمرار الوضع الحالي كما هو، أو اتخاذ الطرفين لخيارات التصعيد والمواجهة.

وفي هذا الفصل نستعرض انعكاسات الملف الليبي على راهن ومستقبل العلاقات المصرية التركية في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية التي تبدوا متأثرة بشكل واضح جراء الملف الليبي كمتغير بين الطرفين.

المبحث الأول: تداعيات المتغير الليبي على العلاقات المصرية التركية الراهنة

أدى الصراع السياسي والنزاع العسكري الداخلي في ليبيا إلى إحداث تأثيرات متفاوتة في تفاعل العلاقات المصرية التركية، وقد مس هذا التأثير بفعل الملف الليبي كمتغير في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية. وسوف نعرض لذلك في خضم هذا المطلب.

المطلب الأول: الجانب السياسي والأمني

يحتل الملف الليبي بالنسبة لكل من تركيا ومصر من الناحية السياسية والأمنية أهمية كبيرة انعكست بشكل أكبر على دورهما تجاهه، وذلك في كون طرفي العلاقة يمثلان قوتين إقليميتين مركزيتين في منطقة الشرق الأوسط، بمقوماتهما وإمكانياتهما المادية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وجغرافيا وبشريا، والمعنوية من خلال عاملي الموروث التاريخي ورمزية ومكانة كل منهما الإقليمية. وبالتالي فإن أي تحريك إيجابي أو سلبي في ملف العلاقات بين البلدين من شأنه أن يرتب تداعيات تتجاوز طرفي العلاقة، لكامل إقليم الشرق الأوسط بتفاعلاته وأزماته وتوزان قواه.

ومن ثم فالملف الليبي كتغير في العلاقات التركية المصرية من الناحية السياسية والأمنية أنه بقدر ما هو يمثل الجانب الصراع المفضي إلى التطور والتصعيد، بقدر ما يمكن أن يكون أيضا سببا في التقارب السياسي والانفراج الأمني بين مصر وتركيا خاصة مع الحديث مؤخرا عن بوادر التقارب بين الطرفين[1].

فبالنسبة لتأثيرات الملف الليبي في جانبه الصراعي على العلاقات التركية المصرية، فهي ناتجة عن اختلاف المدركات الاستراتيجية الثنائية في ليبيا انطلاقا من محددات ورؤية وتعامل كل طرف منهما مع الملف الليبي من خلال دعم كل طرف على حساب الطرف الآخر. وإذا كانت تركيا التي تدرك أن مصر أكبر الدول العربية وأكثرها تأثيرا في التاريخ

1 Noura Doukhi,Les enjeux d’un rapprochement turco-égyptien, publier 16.03.2021, visité le 20.08.2021 sur : https://www.lorientlejour.com/article/1255441/les-enjeux-dun-rapprochement-turco-egyptien.html

الحديث، وتسعى مصرا أن تكون لاعبا إقليميا متميزا خاصة فيما يتعلق بالملف الليبي، والتي لها تأثير كبير في الشأن الليبي الأمر الذي أدى إلى مواجهة مع تركيا بل وإلى حرب بالوكالة معها بدعم مصر سياسيا وأمنيا وعسكريا للجنرال حفتر وللحكومة الشرقية في ليبيا. في عام 2014 برز الجنرال خليفة حفتر كقوة سنية في ليبيا حيث قام بطرد الإسلاميين المتشددين من مدينة بنغازي، ليبسط بعد ذلك سيطرته على الجهة الشرقية الليبية الغنية بالنفط شرع في توحيد البلاد وذلك من خلال محاولة مهاجمة العاصمة والإطاحة بحكومة الوفاق الوطني[1].

ولكن بعد التدخل التركي عسكريا إلى جانب حكومة السراج توالت انكسارات الجيش الليبي وتراجع إلى مدينة سرت شرق العاصمة والتي تبعد عنها حوالي 450 كلم، وفي شهر أفريل 2020 تمكنت حكومة الوفاق من زيادة دفعة سيطرتها الجغرافية بما يزيد عن 7 آلاف كلم2. فضلا عن شن القوات التركية في 25 جوان عام 2020 هجوما واع النطاق باستعمال مقاتلات F16 بقصد الاستيلاء على الهلال النفطي، و "ويهدف أردوغان من وراء ذلك استعادة السيطرة على النفط لتمكين حكومة الوفاق من دفع خسائر تركيا القديمة والجديدة".[2]

وإذا كان التدخل التركي في ليبيا قد جاء بطلب من حكومة السراج السابقة لردع تقدم قوات حفتر المدعومة مصريا، واستطاعة تركيا تغيير مسار الحرب لصالح الحكومة، فإن التدخل التركي أفضى إلى توصل الطرفان التركي وحكومة السراج السابقة إلى إبرام مذكرة تعاون في المجال الأمني والعسكري، فضلا عن التفويض الذي صادق عليه البرلمان التركي ومن خلالها يمكن لأنقرة تقديم كل أنواع الدعم العسكري والأمني بما فيه بناء قواعد عسكرية على الأراضي الليبية. فضلا عن اتفاق تركيا مع تلك الحكومة في البحري والجوي لإيصال إمدادات السلاح، وإتمام الدعم العسكري التركي بالسلاح عبر ثلاث محاور، المحور الأول يتضمن ما ينتجه تركيا، والمحور الثاني يشمل الأسلحة القديمة في مخازن الجيش التركي،

1 أحمد القرني: النفوذ التركي في الأزمة الليبية، مرجع سابق، ص11
2 نفس المرجع، ص12

أما المحور 3 فيتم عبر شراء أسلحة أمريكية ودول شرق أوروبا. وهو ما سمح لتركيا بإقامة علاقات قوية مع ميليشيات مسلحة ليبية على رأس المجموعات التابعة لجماعة الإخوان المسلمين.

وذلك الأمر جعل الموقف السياسي والأمني المصري يشعر بأن التدخل التركي، ما هو إلا سعي تركي إلى تحقيق أهداف الاقتصادية والهيمنة على الملف الليبي، وهو ما صعد من الصراع السياسي والتوتر الأمني في العلاقات التركية المصرية، ذلك باستغلال تركيا ما يسمى بالربيع العربي للحصول على مكاسب سياسية وأمنية واقتصادية من خلال التعامل التركي مع الملف الليبي، لا سيما الاستحواذ على مصادر الطاقة التي تحتاجها تركيا على نحو أكثر، بينما مصر تسعى إلى الحفاظ على أمنها القومي واعتبار ليبيا وملفها كمجال لنفوذها السياسي وعمق أمنها القومي المخترق من قبل تركيا[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن العداء التركي المصري بدأ مع أحداث الانقلاب في مصر العام 2013 واستيلاء السيسي على السلطة الفعلية في مصر واتخاذه موقف معاد لتركيا التي كانت تدعم حكم الإخوان والرئيس مرسي فيها ، و تخوفها من الميليشيات المسلحة المدعومة من تركيا المتواجدة على الأراضي الليبية التي تشترك مع مصر في حدود جغرافية تمتد لمسافة 1115 كلم، و تعد مصدر قلق و تهديد دائم لمصر ونظامها السياسي، خاصة وأن تلك الحدود الطويلة، توصف كممر رئيسيا لتهريب الأسلحة ، نحو مصر وتهديد الأمن القومي المصري ، فضلا عن تسريب المساجين.

ومن ثم ترى مصر أن أمنها القومي مهددا خارجيا من الوجود العسكري والأمني والسياسي التركي، وبالتالي لجأت مصر إلى وضع معايير وتتمثل في عدم اختراق خط سرت الجفرة وهو أكد عليه الرئيس عبد الفتاح السيسي، ويعتبر الخط الفاصل بين سيطرة قوات حكومة الوفاق المسلحة تحت الرقابة التركية من الناحية الغربية والجهة الشرقية تحت سيطرة

1Aude Thomas,Islamisme, livraisons d'armes, et désinformation : le rôle des puissances régionales dans le conflit libyen,paris,Fondation de la Recherche stratégique,20.05.2020,p02

الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر المدعوم من الجانب المصري[1]. ولهذا يعد الخط بالغ الأهمية للأمن القومي المصري، بالتالي الاستيلاء على الهلال النفطي الليبي، والتي تسعى تريا بكل الوسائل السيطرة على منطقة الهلال النفطي والاستيلاء على النفط (الموجود بالشرق و من يسطر على مدينة سرت و الميناء والمدخل الرئيسي لمنطقة الهلال النفطي لن يجد صعوبة في الاستيلاء على كامل الطريق الساحلي الذي يؤدي إلى الحدود المصرية[2].

أما بالنسبة لتأثيرات الملف الليبي في جانبه التعاوني على العلاقات التركية المصرية، فثمة مؤشرات منذ مطلع السنة الجارية بوادر التهدئة التي ظهرت مؤخرا، يبرز احتمال عودة التمثيل الدبلوماسي والعلاقات إلى طبيعتها بين البلدين[3]. حينما أعلن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، عودة التواصل الدبلوماسي بين البلدين في وقت سابق[4]، وهو ما أكده نظيره المصري، سامح شكري، لاحقا في إحدى جلسات مجلس النواب. وقال أوغلو في تصريحات صحفية إن البلدين "لم يضعا أي شروط مسبقة" في التشاور من أجل عودة العلاقات. لكنه أقر بأنه "ليس من السهل التحرك وكأن شيئا لم يكن في ظل انقطاع العلاقات لسنوات طويلة." وفي المقابل، قال شكري في اجتماع لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب إن عودة العلاقات مع تركيا مرهونة بوجود "تغير حقيقي في السياسة والمنهج والأهداف التركية" لتتوافق مع السياسات المصرية.

فمن خلال هذه التصريحات الرسمية يستشف أنه ثمة رغبة مبدئية في استئناف العلاقات السياسية الثنائية، على النحو الذي يخدم مصالح البلدين خاصة في ظل تغير معطيات الصراع الداخلي في ليبيا، وتبعا للظروف الدولية والإقليمية التي ساهمت أكبر في تلطيف العلاقات التركية المصرية.

1 Ibid
2 Ibid
3 Noura Doukhi, op.cit.
4 صحيفة الشرق الأوسط، وزير الخارجية التركي يعلن عودة الاتصالات الدبلوماسية مع مصر، منشور بتاريخ 2021.03.12 اطلع عليه 2021.09.11 https://aawsat.com/home/article/2856081

ففي إطار تغير معطيات الصراع الداخلي في ليبيا، التي أدت إلى الانفتاح المبدئي بين أنقرة والقاهرة في إمكانية التقارب واستئناف العلاقات السياسية الثنائية ربما في المستقبل المنظور، هو نتاج ما أشر عليها تجاه الأطراف الليبية للقبول بمسار التسوية الذي رعته بعثة الأمم المتحدة، وأتاح إلى انتخاب رئيس جديد للمجلس الرئاسي، ورئيس للحكومة، محمد المنفي وعبد الحميد الدبيبة، على أن حدود الحل العسكري الذي طالما لوحت به أنقرة ومصر في إطار صراعهما في ليبيا، كما شهدت فترة التفاوض التي أفضت إلى الاتفاق الليبي في جنيف وتونس.فمع انفتاح القاهرة على أطراف أخرى غير حكومة شرق ليبيا، وتأكيده على التعاون مع الجميع للتوصل إلى حل سلمي للنزاع بما يحول دون تقسيم البلاد أو تحولها إلى بؤرة إرهابية[1]، كان الانفتاح التركي يصب في نفس اتجاه مصر نحو توصل الأطراف الليبية إلى حل سلمي للنزاع بما يحول دون تقسيم البلاد مع مراعاة المصالح التركية في ليبيا.

أما بالنسبة إلى تغير الظروف الدولية وتبعاتها الاستراتيجية فرص التقارب التركي المصري، فمن المؤكد أن انتخاب جو بايدن رئيسًا للولايات المتحدة، واختياره فريقًا تنفيذيًّا من أهم الداعمين لسياسته تجاه حل قضايا الصراعات الإقليمية بما يتناسب واستقرار مصالحها واستراتيجيتها في الشرق الأوسط والمناطق المحيطة به ومنها الملف الليبي[2]، خاصة وأن واشنطن تتجه في ظل الإدارة الحالية إلى المفاضلة بين أولويات تمركزها الإقليمي في الشرق الأوسط من جهة، وبين مناطق إقليمية استراتيجية أخرى في العالم. وبذلك تزايد الضغط المحتمل على تركيا من قبل الإدارة الأمريكية كمؤشر على ضرورة اتجاه تركيا إلى لون من الاعتدال في سياستها الإقليمية، سواء في الشرق الأوسط أو شرق المتوسط وحيال مصر[3].

1أحمد العربي ما هي سيناريوهات عودة العلاقات المصرية التركية؟، مرجع سابق

2Brian Katulis,Seeking a New Balance for U.S. Policy in the Middle East ;A Look at the Biden Administration's First 6 Months, published in 07.09.2021.access i, 2021.09.08 in ; https://www.americanprogress.org/issues/security/reports/2021/09/07/503429/seeking-new-balance-u-s-policy-middle-east/

3 المرجع السابق.

أما ما يتعلق بالظروف الإقليمية أيضا له ارتباط وثيق بتطلعات الإدارة الأمريكية الجديدة التي كان لها الضغط بطريقة أو بأخرى، تحقيق المصالحة الخليجية بين طرفي الصراع الخليجي (السعودية والإمارات إلى جانب مصر) من جهة، وبين قطر المدعومة تركيا من جهة أخرى، ومن ثم كان الأثر في ذلك منعكس على تقارب علاقات مصر بتركيا، وهو ما جاء مع تصريحات الرئيس التركي أردوغان خلال هذا العام نفسه عن وجود تعاون "استخباراتي بين مصر وتركيا، وأن الحوار بين البلدين أمر ممكن." حول المسائل الإقليمية، أهمها الملف الليبي.

وبالتالي عموما فإن الملف الليبي وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية كان له من الناحية السياسية والأمنية انعكاسات على مسار العلاقات التركية المصرية صراعا أو تعاونا، خاصة في ظل مفارقة استمرار العلاقات الاقتصادية والتجارية رغم الخلافات السياسية والأمنية بسبب عديد الملفات الإقليمية وعلى رأسها الملف الليبي. كما سنتطرق إلى ذلك في خضم المطلب الموالي.

المطلب الأول: الجانب الاقتصادي والتجاري:

تعد العوامل الاقتصادية المعيار الرئيسي في توجيه السياسات الخارجية للدول ومحركا أساسيا في التفاعلات بين الوحدات السياسية في ظل ندرة الموارد الطبيعية، خاصة المعادن موارد الطاقة في إطار نظام دولي يتميز بالطابع الصراعي والفوضوي، حيث تسعى كل دولة تحقيق أهداف اقتصادية محددة مسبقا بدقة، على غرار مصر وتركيا اللتين رغم خلافاتهما السياسية، إلا أنهما يتمتعان بعلاقات اقتصادية وتجارية كبيرة، حيث تعتبر مصر ثاني أكبر بلد عربي يصدر منتجاته إلى تركيا، وثالث أكبر دولة عربية تستورد من تركيا.

وانطلاقا من المصالح الاستراتيجية في ليبيا ، تنظر كل من تركيا ومصر إلى الأهمية الجيواستراتيجية فيها، فالثروة النفطية الليبية وغاز شرق المتوسط، فضلا عن اكتشاف الذهب في الآونة الأخيرة في لبيبا، أدت إلى تدخل أجنبي أفضت إلى صراعات دولية وإقليمية في الأزمة الليبية، وبخاصة الصراع القائم السياسي بين مصر وتركيا،

بالمظاهرات والاحتجاجات التي ظهرت في بعض الدول العربية ضد الأنظمة الحاكمة وما سمي بثورات بالربيع العربي أدت إلى تفكك هذه الدول وفشلها في تسيير شؤونها الداخلية[1]، الأمر الذي أدى بكل من مصر وتركيا استغلال الفرص الاقتصادية في ليبيا. إضافة إلى مكاسب العلاقات الاقتصادية الثنائية التي كانت تبدو مستمرة رغم الخلاف السياسي بالشأن الليبي[2].

فبالنسبة للتدخل التركي في الملف الليبي يستهدف في جانبه الاقتصادي، من وراء دعم المجلس الرئاسي بقيادة فايز سراج الحفاظ على مكاسبها الاقتصادية التقليدية في عهد نظام القذافي، والظفر بمكاسب اقتصادية خاصة في مجال النفط الليبي في ظل دعمها لحكومة الوحدة الوطنية (الوفاق الوطني)، حيث تعد ليبيا المنتج الثاني للنفط في القارة الإفريقية بمعدل 1,6 مليون برميل يوميا، وتمتلك أكبر احتياطي في إفريقيا يقدر بـ 34 مليار برميل.[3] ففي عهد نظام القذافي كانت علاقة تركيا بليبيا تتسم بالاستقرار سياسيا والتعاون الاقتصادي، حيث وصل مستوى التّبادل التجاري بين طرابلس وأنقرة إلى قرابة 10 مليارات دولار حتى عام 2010[4].

كما بلغت الاستثمارات التركية في ليبيا قبل أحداث 17 فبراير 2011 وحتى 2013 حوالي 100 مليار دولار، وكانت ليبيا تستوعب أكثر من 25 ألف عامل[5]، كما تمثل ليبيا سوقاً مهماً لترويج المنتجات السياحية التركية ومن ثم مصدراً للدخل السياحي حيث يزور تركيا سنوياً أكثر من 50 ألف ليبي[6]، وحفاظا على هذه المكاسب الاقتصادية جاء التدخل التركي في جانبه الاقتصادي في ليبيا ودعم حكومة الوفاق الوطني تحت غطاء حماية الشرعية الوطنية في ليبيا.

Aude Thomas, op.cit.p031

2 أحمد القرني: النفوذ التركي في الأزقة الليبية، مرجع سابق،

3حمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي. موقع تركيا ودورها فى الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص234.

4 نفس المرجع، ص234

5 المرجع نفسه، ص 235

6 رامي التلغ، الحضور التركي في ليبيا: المصلحة الاقتصادية أولويةالأولويات، منشور في 2019.07.02، اطلع عليه 2021.09.10 على الرابط التالي https ://www.afrigatenews.net/article

ولازالت تركيا بعد سقوط نظام القذافي تعتبر ليبيا مجالا حيويا في المجال الاقتصادي له امتداد منذ ذلك العهد إلى الوقت الحالي، حيث شكلت الثروات الليبية الهائلة سببا أساسيا في التقارب التركي الليبي،إذ تعتبر المصالح الاقتصادية في مقدمة الأهداف التركية المسطرة، تسعى من خلالها تركيا التي تستورد معظم احتياجاتها النفطية على حصة معتبرة من النفط الليبي. وعلى هذا الأساس توصلت الحكومة التركية مع حكومة الوفاق الوطني العام 2019 إلى التوقيع على اتفاقية التنقيب على النفط والغاز في المناطق الاقتصادية البحرية ومصادر الطاقة بصفة عامة.[1] تتضمن تلك الاتفاقية تعزيز الحقوق البحرية التركية، وحقوق التنقيب عن الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط وهو ما اغضب اليونان ومصر.[2] إذ يلاحظ أنه من المؤكد أن القوى الأجنبية متورطة في الحرب الأهلية في ليبيا بسبب مصالح كل طرف فيها، حيث تعتبر غنيمة دولية وإقليمية مرغوبة في ظل فشل الدولة وانهيارها، إذ لديها أكبر احتياطات من النفط والغاز في إفريقيا، بينما لا يتجاوز عدد سكانها 7 ملايين"[3].

كما أن اتفاقية تعيين الحدود البحرية مع ليبيا من جانب تركيا تجعل المنطقة الاقتصادية الخاصة في شرق البحر المتوسط من الأراضي التركية إلى حافة المنطقة التي تطالب بها ليبيا[4]، وذلك في إشارة إلى اللاعبين الإقليميين في مجال الطاقة في المنطقة وجاءت هذه الاتفاقية كرد مباشر عن منتدى غاز شرق المتوسط الذي أعلن عنه في جانفي 2019، وتحول إلى منظمة دولية سنة 2020 وغرضه إضعاف تركيا التي "لا تريد أن يتم تهميشها وإبعادها عن التطورات المستقبلي للطاقة في شرق البحر المتوسط.[5]

أما فيما يخص الجانب المصري فهو الأخر يهدف إلى الحصول مكاسب اقتصادية إضافة المكاسب السياسية والأمنية من خلال التوجهات السياسية الخارجية المصرية نحو

---

1 نفس المرجع
2 المرجع نفسه
3 احمد القرني، النفوذ التركي في الازمة الليبية، مرجع سابق،ص 05.
4 سكاي عربي نيوز، الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟ منشور في2020.07.31، اطلع عليه في 2021.09.010 على الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475
5 نفس المرجع.

ليبيا، إذ كانت ليبيا شريكا رئيسيا لمصر قبل الإطاحة بحكومة القذافي. وتشير دراسة نشرها مركز الدراسات في إيطاليا ISPI أن نسبة الصادرات للسوق الليبية قد انخفضت بنسبة 75% في عام 2015، وبالإضافة إل ذلك انخفاض نسبة العمالة المصرية في ليبيا التي قدرت بحسب تقرير لمنظمة الهجرة الدولية نحو مليون عامل في 2010، مما أعطى قيمة مضافة لخزينة الدولة بالعملة الصعبة، حيث قدرت مجموع تحويلاتهم حوالي 33 مليون دولار.

وتعد مصر دولة من دول الجوار الليبي التي تعاني من مشكلة الطاقة المتفاقمة والتي أصبحت بلدا مستوردا للطاقة، فهي تسعى إلى الحصول على النفط والغاز الليبي بأسعار مقبولة وبتكلفة النقل والشحن منخفضة ما يساعدها في حل المشكلة الطاقة أو جزء من الحل. كما تطمح مصر أن تكون لاعبا متميزا إقليميا وفاعلا أساسيا في الساحة الليبية، ما يسمح لشركاتها أن تلعب دورا مهما في والحصول على نصيب –حصة أكبر-في إعادة الإعمار بليبيا بعد استقرارها وإعادة العاملين إليها[1].

أما بخصوص انعكاسات الملف الليبي على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين، فعلى الرغم من التصعيد وتخفيض العلاقات الدبلوماسية بينهما،فإن المبادلات التجارية بين البلدين لم تتأثر، فالعقود والاتفاقيات المبرمجة بين مصر وتركيا،اللتان تتمتعان بعلاقات اقتصادية وتجارية كبيرة، حيث تعتبر مصر ثاني أكبر بلد عربي يصدر منتجاته إلى تركيا، وثالث أكبر دولة عربية تستورد من تركيا[2]. ذلك كون أن هذه العلاقات الاقتصادية من أكبر نقاط الضعف لدى مصر وتركيا كقوتين إقليميتين وبنسب مختلفة،بالنظر الحسابات التجارية والاقتصادية من كلا الطرفين والفوائد المجنية من خلالها، إذ كان من الممكن لدى الطرفين في حال قطع العلاقات الاقتصادية إلى الجانب العلاقات السياسية سوف يؤدي إلى خسارة سوق استهلاكية متبادلة واعدة، بالنظر إلى حجم

1المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، الدور المصري في ليبيا: المحددات والمسارات، مرجع سابق ص03
2 تي آر تي عربي، مصر وتركيا اقتصاديا. تبادل تجاري بالمليارات، وآفاق واسعة للتعاون الصناعي، تاريخ النشر2021.09.01 اطلع عليه في 2121،09.09 على الرابط التالي:
https://www.trtarabi.com/issues

التعداد السكاني في مصر وتركيا، 100 مليون و80 مليون تقريباً على الترتيب[1]. وبالتالي فإن هذا المعطى جعل من استمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين

كما يجعل هذا المعطى كلا البلدين سوقاً واعدة لمنتجات الأخرى،وبحسب بيانات معهد الإحصاء ووزارة التجارة التركيين، بلغت قيمة الصادرات إلى مصر 21.9 مليار دولار بين عامي 2014-2020، ووصلت الواردات من مصر 12.1 مليارا في نفس الفترة، وبالنظر إلى فترة السنوات السبع المذكورة، يتبين أن تركيا -التي تصدر ما قيمته 3 مليارات دولار سنويا إلى مصر- حرصت على المحافظة على علاقاتها الاقتصادية مع القاهرة، وخلال عام 2020 وحده، بلغت قيمة الواردات التركية من مصر نحو مليار و722 مليون دولار، في حين قدرت الصادرات التركية إلى مصر بحوالي 3 مليارات و134 مليونا في العام نفسه، وفقاً لإحصائيات معهد الإحصاء الوطني في تركيا[2].وبالتالي بالنظر تلك المعطيات، فإن انعكاسات الملف الليبي لم تشمل العلاقات الاقتصادية التركية المصرية على غرار العلاقات السياسية بين البلدين فحسب. ولذلك قد يأخذ رأب التصدع السياسي بشأن الملف الليبي بين الأشقاء المتناحرين في ليبيا، إلى التأثير على العلاقات التركية المصرية من خلال دعم أنقرة والقاهرة للحل الليبي من جانب الليبيين أنفسهم، وهو ما يفتح للمدخل الاقتصادي إلى ترويض الخلافات السياسية بشأن ليبيا.

وفي هذا الصدد يرى اقتصاديون أن الطرفين يسعيان من خلال تطبيع العلاقات وتطوير هذه الاتفاقية لزيادة الثقة المتبادلة ما بين المستثمرين الأتراك والمصريين، وتشجيع كل من الطرفين لتوجيه استثماراته نحو البلد الآخر وتنفيذ مشاريع مشتركة، كما تسعى أنقرة للاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها القاهرة مع الدول العربية والأفريقية، في حين ستستفيد القاهرة من علاقتها بتركيا في الدخول إلى أسواق منطقة القوقاز وتحفيز

1 محمد العربي، ما هي سيناريوهات عودة العلاقات المصرية التركية؟ منشور في 2021.03.07، اطلع عليه 2021.09.09 على الرابط: https://ewc-center.com/2021/03/07

2 تي آر تي عربي، مصر وتركيا اقتصاديا، مرجع سابق.

المستثمرين الأوروبيين للاستثمار في مصر[1]، خاصة وأن الدولتان تحوزان على إمكانيات مادية وبنية تحتية اقتصادية وصناعية قوية، تمكنهما من تحقيق التكامل الاقتصادي والصناعي في العديد من القطاعات.

ومن ثم بقدر ما كانت تعتبر العلاقات الاقتصادية التركية المصرية المتنامية والمرافقة للخلافات السياسية بين أنقرة والقاهرة سببا في استمرار الانفتاح في مجالي الاستيراد والتصدير، فإن الطرفان ينظران إلى الملف الليبي من الناحية الاقتصادية دافعا لجهود التطبيع التي بدأت بخطوات اتخذها الجانبان مؤخرا-عكست وجود إرادة سياسية مطروحة بهذا الاتجاه، حيث اكتسبت طابعا رسميا عندما زار وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، القاهرة في جوان الماضي تم الاتفاق مع الجانب المصري على عودة السفراء قريبا، فيما قام نائب وزير الخارجية المصري يومي7و8 سبتمبر من هذا العام بزيارة إلى تركيا[2].

وخلاصة هذا المبحث أن الملف الليبي قد يساهم في أي تحرك سياسي مصري وتركي إيجابيا أو سلبيا في ملف العلاقات بين البلدين من شأنه ، ومن ثم فإذا كان الملف الليبي بقدر ما هو متغير في العلاقات الصراعية التركية المصرية من الناحية السياسية والأمنية كونه الملف الصراع المفضي إلى التطور والتصعيد فيها، فإنه أيضا يبقى متغيرا في العلاقة التعاونية المفضية بين تركيا ومصر إلى التقارب السياسي والانفراج الأمني بين البلدين، خاصة مع الحديث مؤخرا عن بوادر التقارب بين الطرفين التي لعبت فيها الإدارة الأمريكية الحالية دورا مهما على التقريب بين وجهات .

غير أنه يبقى القول بأن العلاقات التركية المصرية تبقى متغيرة بتغير مصالح الطرفين وتشبكها وهذا أمر طبيعي بين الدول، ومن ثم لا يمكن الجزم راهنا أن علاقاتهما الثنائية

---

1 زاهر البيك، ما رؤية تركيا ومساعيها للحل السياسي في ليبيا؟ مرجع سابق.ص02

2 أحمد فتحي، تركيا ومحادثات مصر.. هل تكفي "حسن النوايا"؟ منشور في 2021.09.04 اطلع عليه في 2021.09.10 على الرابط : https://al-ain.com/article/turkey-egypt-talks-good-intentions-enough

تكون مستقرة لمجرد بوادر التقارب الأخير. بل أن مستقبلها في ظل المتغير الليبي يبقى قائما في اتجاهات قد يصعب التنبؤ بها في ظل التنافس التركي المصري في ليبيا. وهو ما نكشف عنه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: آفاق العلاقات التركية المصرية في ظل متغير الملف الليبي(السناريوهات)

بالنظر إلى طبيعة تاريخ العلاقات التركية المصرية الممزوجة تارة بالتعاون والتقارب تارة، والصراع والتوترات تارة أخرى، وذلك وفق طبيعة وظروف وموضوعات المتعلقة سواء بدواعي التقارب والتعاون أو أسباب ودوافع وأبعاد حدوث الصراع والتوترات أو حتى التعاون والتقارب في كل مرحلة، كما هو الحال في المرحلة الراهنة، من انعكاسات للملفات الإقليمية ذات الصلة بالعلاقات الثنائية التركية المصرية، وما تعلق منها بمتغير الملف الليبي وتداعياته السابقة والراهنة. وعلى الرغم تراكمات الآونة الأخيرة حول بوادر ومؤشرات احتمالية حدوث تقارب مصري تركي،بعد القطيعة السياسية التركية المصرية وتداعياتها بسبب عديد الملفات الثنائية، إلا أنه لا الجزم بحدوث انفراج كبير للعلاقات الثنائية، خاصة وأن عديد القضايا السياسية منها الملف الليبي لم يتوصل إلى توافق سياسي بشأنه. ومن ثم فإن آفاق العلاقات المصرية التركية يمكن أن يأخذ إحدى السيناريوهات الثلاث التالية:

أولا: سيناريو التقارب السياسي والتعاون الاقتصادي:

عرفت العلاقات التركية المصرية في الآونة الأخيرة نوعا من ليونة من حيث المواقف السياسية الثنائية، تزامنت حدثين هامين؛ الأول دولي تمثل في تغير القيادة الأمريكية بوصول جو بايدن إلى الحكم في البيت الأبيض، وتبنية لسياسة خارجية أمريكية مرنة تجاه القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط، تتناسب مع ترتيب أولويات الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة من خلال محاولات واشنطن إرساء دعائم الاستقرار الإقليمي الرامية وفق متطلبات المصلحة الأمريكية في هذه المرحلة[1].

1 Brian Katulis,op.cit.p02

أما الحدث الثاني الهام فهو نتاج المصالحة الخليجية- الخليجية بدعم ورعاية أمريكية بطريقة أو بأخرى، والتي تمخض عنها مؤشرات مع تصريحات المسؤولين الأتراك وعلى رأسهم الرئيس أردوغان، حول إمكانية التعاون مع محور السعودية، الإمارات ومصر بشكل عام ، وعلى رأسه مصر بشكل خاص، لمعالجة الملفات العالقة في علاقاتهما الثنائية، حيث تحدث وزير الخارجية التركي عن إمكانية عقد اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين مصر وتركيا، وحديث السفير التركي في قطر عن التعاون الاقتصادي بين تركيا ومصر، وحديث وزير الدفاع التركي خلوصي عكار عن احترام مصر للجرف القاري لتركيا، في إشارة إلى المزايدات الأخيرة التي أعلنت عنها مصر للتنقيب عن الغاز والبترول بعيدًا عن نقاط التماس في الحدود البحرية المتنازع عليها بين قبرص واليونان وتركيا[1]. تأتي هذه المؤشرات أيضًا مع محاولة تركيا أيضًا التقارب مع فرنسا والكيان الصهيوني،اللذين تدهورت علاقاتها بهما في الفترة الأخيرة.

وقد بدأت خطوات التقارب السياسي من خلال زيارة وزير الخارجية التركي شهر جوان الماضي إلى القاهرة بهدف استئناف العلاقات الدبلوماسية وعودة السفراء، قابلتها في بداية شهر سبتمبر الحالي زيارة نائب وزير الخارجية المصري إلى أنقرة لذات الهدف[2]، وبطبيعة الحال هذه الزيارات تدخل في إطار إبداء المرونة في مواقف الطرفين، خاصة وأن الرغبة في إعادة التطبيع مع مصر، هي مبادرة تركية التي لاقت تجاوبا من النظام المصري مبدئيا، رغم الخلافات السياسية بشأن عديد الملفات وعلى رأسها الملف الليبي وقضية التواجد العسكري التركي في المنطقة، هي إحدى المتغيرات المهمة إلى جانب المسائل الخلافية الأخرى التي تقف حائلا أمام تطبيع العلاقات الدبلوماسية.

إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لم تتأثر كثيرا في زمن القطيعة بين أنقرة والقاهرة، نظرا لتأثيرات للبراغماتية الاقتصادية والتجارية بالنسبة للبلدين، ومن ثم

1محمد العربي ، ماهي سيناريوهات عودة العلاقات التركية المصرية؟ تاريخ النشر 2021.03.09 تاريخ الاطلاع 2021.09.10 على الرابط
https://www.hafryat.com/ar/blog

2 أحمد فتحي، تركيا ومحادثات مصر.. هل تكفي "حسن النوايا"؟ منشور في 2021.09.04 اطلع عليه في 2021.09.10 على الرابط **https://al-ain.com/article/turkey-egypt-talks-good-intentions-enough**

فإن مدخل التقارب المحتمل هو مدخل التعاون الاقتصادي، إذا أنه شهدت أواخر العام 2020 نهاية اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا والموقعة في عهد مبارك عام 2005. وتنتظر هذه الاتفاقية إعادة التفاوض بين الجانبين، ويعكس مصيرها مدى تأثر العلاقات الاقتصادية بمسارات "التقارب" المحتملة بين البلدين[1]، وربما تكون مؤشرًا على مدى "مصداقية" الحديث التركي عن التعاون مع القاهرة. فوفقًا لبيانات الهيئة العامة المصرية للصادرات والواردات، فقد شهد العام 2017، ارتفاعًا في نسبة الصادرات المصرية لتركيا بنسبة 9.7٪ لتصل إلى 2.2 مليار دولار في السنة، مقارنة بـ1.9 مليار دولار في العام السابق 2016. بالتزامن مع زيادة ورادات مصر من تركيا ما نسبته29٪ لتصل إلى 3 مليار دولار مقارنة بـ 2.3مليار دولار في العام 2017 ويمثل القطاع الخاص في الجانبين الفاعل الأهم في هذه المبادلات التجارية التـي يبدو أنها لن تتوقف في الوقت القريب[2].

بالمقابل، فقد رافقت بوادر التقارب السياسي الذي قد يمهد إلى رفع مستوى التمثيل الدبلوماسـي، كخطوة مبدئية لتوسيع دوائر الحوار حول المسائل العالقة في علاقاتهما أهمها غاز شرق المتوسط والملف الليبي،في الوقت، أصوات نيابية في كلا البلدين أن تعدل الاتفاقية الخاصة بالتجارة المنتهية(2005-2020)،واللافت في تلك الأصوات لا تشير إلى "العوامل السياسية" ضمن دواعي تعديل الاتفاقية، بل أسباب متعلقة بحصول المنتجات التركية على دعم حكومي يصل إلى 19٪ من حكومة تركيا بأقل من سعر التكلفة بما يؤثر على الصناعة المصرية المنافسة.فبالإضافة إلى ميل الميزان التجاري إلى الجانب التركي، فإنه يبدو أنه ليس من الوارد أن تنسحب مصر من الاتفاقية، نظرا للتكلفة الباهظة على مصر ومن المؤكد أنه لن يضغط على الجانب التركي سياسًّيا لاعتبارات اقتصادية وتجارية فيها منفعة لمصر، كون إعادة التفاوض على الاتفاقية قد يوفر مساحات أوسع للتفاوض غير الرسمي أو القنوات الخلفية بين البلدين هذا من جهة.

1احمد العربي، مرجع سابق، ص03
2 المرجع نفسه، ص03

ومن جهة أخرى،التبعات الاقتصادية للموقف التركي الداعي للتقارب مع مصر هو خسارة تركيا بعد الأزمة السورية بوابتها إلى العالم العربي، وهي التي بنت تجربتها في الأساس على التنمية الاقتصادية والتعاون التجاري، وقد شكَّلت اتفاقية الخط الملاحي "الرورو" مع مصر بديلاً لها عن الطريق السورية البرية لنقل بضائعها إلى دول الخليج،إثر الموقف التركي من النظام المصري بعد الانقلاب، أعلنت مصر عدم نيتها تجديد الاتفاقية، ما ألجأ تركيا للموانئ السعودية لنقل بضائعها إلى دول الخليج[1].في حين تهدف مصر من وراء إبداء الرغبة المبدئية في التقارب مع تركيا افتكاك الاعتراف التركي بنظام الانقلاب في مصر في تثبيت أركانه بعد تجاوز الفترة الأولى الحرجة، من خلال القبضة الأمنية في الداخل، والدعم الخليجي المالي إقليميًّا، والقبول الدولي. خاصة بعدما أصبح الانقلاب أمرًا واقعًا، تتعامل معه كافة الدول، ولا تريد مصر من تركيا أن تكون الاستثناء هنا بما يزيد من عزلتها السياسية[2].

وعلى خلفية التوتر في العلاقات بسبب الملف الليبي بين مصر وتركيا، تهدف كل من مصر وتركيا من وراء التقارب السياسي انطلاقا من الاعتبارات السياسية والأمنية والاقتصادية لكل منهما، والتفاوض بشأنها، نظرا للأهمية الجيواستراتيجية لليبيا بالنسبة لهما في جميع المجالات وعلى اختلاف مدركاتهما السياسية والأمنية والاقتصادية[3].

والجدير بالذكر أن مسألة الحديث عن التقارب بين مصر وتركيا، ليس هو وليد العام الحالي، وإنما يعود لأواخر العام الماضي، وتحديدا منذ سبتمبر2020 حين تبادل الطرفان إشارات لجس النبض حول إمكانية فتح حوار على المستويين الأمني والاستراتيجي لمعالجة بعض القضايا العالقة، مثل المسألة الليبية وملف غاز شرق المتوسط.وقد بدأ الحوار بالفعل

1بوابة الأهرام، بعد إلغاء اتفاقية "الرورو".. تركيا تلجأ للسعودية لنقل البضائع بدلاً من مصر، 29 أكتوبر2014 اطلع عليه 2021.09.10

https://gate.ahram.org.eg/News/553457.aspx

2 سعيد الحاج، التقارب التركي-المصري: الأسباب والعوائق، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 11جانفي 2015.ص 05

3 Aude Thomas,op.cit.p04

على المستوى الاستخباراتي، وتم عقد أكثر من جلسة ولقاء على مدار الشهور الماضية كان أولها من خلال السفارتين المصرية والتركية في الجزائر[1]

انطلاقا مما سبق، وعلى الرغم من بوادر التقارب الراهنة وحسن النوايا المبداة من قبل مصر وتركيا، والتي قد تبدو أقرب، فإن آفاق العلاقات التركية المصرية في إحداث تقارب سياسي يرعاه أكثر ملف التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري بين البلدين، حال استئناف التطبيع الثنائي، فإن لم يحصل تقدم في المفاوضات بشأن الملف الليبي وتداعياته السياسية والأمنية على البلدين وحتى دوافعهما الاقتصادية في ليبيا، قد يصعب معه التوصل إلى اتفاق شامل طالما أن كل طرف منهما يسعى إلى الهيمنة عليه. وهو ما قد ينذر ببقاء الوضع الحالي على حاله قائما.

ثانيا: سيناريو استمرار الوضع القائم:

مما لاشك فيه أن العلاقات التركية المصرية لا يعتريها ملف واحد فحسب، وإنما هي مجموعة من الملفات، فهناك ملف الاقتصاد، ملف السودان، ملف غاز شرق المتوسط، وملف ليبيا. وهذه الملفات لها من التأثير المتفاوت بين البلدين لاختلاف وتفاوت مدركات الطرفين فيها. وبالتالي فاحتمالات التقارب ليست سهلة على الرغم من الدواعي الاقتصادية، فثمة العديد من العقبات أهمها التي قد تكون حائلا أمام تسوية كافة هذه الملفات بشكل شامل، نظرا لترابطها بالنهاية لترابط صنع القرار بشأنها من قبل الطرفين.

فإذا كانت التصريحات الأخيرة لرئيس تركيا رجب طيب أردوغان حول رفع محتمل لمستوى العلاقات مع مصر والتقارب المصري التركي المحتمل بشكل عام، فإن الملاحظ المراقبين أن تصريحات الرئيس أردوغان التي أشار فيها أشار إلى أن التعاون مع مصر بقوله "قد لا يكون على أعلى مستوى، ولكنها عند المستوى التالي له مباشرة، وبالطبع

[1] خليل العنابي، التقارب المصري التركي.. تكتيكي أم إستراتيجي؟ منشور على الجزيرة نت 2021.03.29 اطلع عليه2021.09.09 https://www.aljazeera.net/opinions/2021/3/29

يحدونا الأمل في مواصلة هذه العملية مع مصر بقوة أكبر كثيرًا[1]." فإن تفسير ذلك من الجانب المصري يشير إلى دلالات عدم الوثوق في التصريحات التركية كثيرا أو أنها جادة في إمكانية عودة سريعة للعلاقات المصرية التركية. خاصة وأن تركيا مع احتدام التنافس على غاز المتوسط والصراع في ليبيا، على تبني خطابات متناقضة، تحديدًا تجاه القاهرة من خلال لعبة توزيع الأدوار، ففي الوقت الذي تتطلع فيه مصر إلى انتزاع الاعتراف من تركيا بالنظام الحاكم بقيادة السيسي، بشكل غير مباشر، يحاول المسؤولون الأتراك بشكل عام في خطابهم الرسمي وغير الرسمي عن ذكر أن هذا التعاون يمتد إلى الاعتراف بالنظام الحاكم في مصر، ومثال ذلك المثال، تجنب مستشار الرئيس التركي ياسين أقطاي، والمعروف بتوجهاته الإسلامية وقربه من دوائر الإسلام السياسي العربية، في إحدى حواراته التأكيد على مثل هذا الاعتراف، مشيرًا إلى أن العلاقات المصرية التركية تتجاوز الحكومتين، ربما يكون هذا نوعًا مراوغة سياسية لإقناع جمهور الإسلاميين خاصة في تركيا أن عودة العلاقات مع مصر، لا تعني الاعتراف بالنظام الحاكم، وهو في كل الأحوال تفكير غير واقعي، ومن ثم لن يكون التقارب مع القاهرة بسهولة تلك التصريحات، فما زالت الأسباب الجذرية التي سببت الأزمة بين الطرفين، قائمة، وتتمثل في محورية دور الرئيس أردوغان في التحريض ضد القاهرة منذ 2013، واستمرار الدعم التركي للمعارضة الإخوانية والتي أصبحت عبئًا بسبب دورها في استراتيجية أردوغان الإقليمية من جهة[2].

ومن جهة أخر وما قدر ينذر بأن هذا التقارب ليس مؤكدا، فالقوى التي تعارضه أكثر من تلك التي تسانده. وبخاصة الخليجيين الداعمين للاقتصاد المصري ولنظام السيسي، علاوة على مزود السلاح الفرنسي. فهذه الدول استثمرت ماليا في نظام السيسي، وستعمل من أجل الحفاظ على استثماراتها من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن رغبة النظام السيسي في الاستجابة لمطالب المؤسسات مشروطة بعدم توفر مسار آخر يمكنه من مواجهة المشكلات التي تسبب بها، وعلى رأسها مشكلات الدين الخارجي ومشكلة "سد النهضة". فمتى لاح في

1 ميراث، مبروك، تقارير التقارب المصري التركي مبالغ فيها للغاية، تاريخ النشر 2021.03.17، اطلع عليه في 2021.09.10 على الرابط

https://www.mei.edu/blog/tqaryr-altqarb-almsry-altrky-mbalgh-fyha-llghayt

2 احمد العربي مرجع سابق، ص 02

الأفق أن ثمة من سيعمل على تخفيف وطأة هذه المشكلات في مقابل الانخراط في مشروع مواجهة مع تركيا، فإن خيار المواجهة سيغلب خيار التقارب، وهو ما يمكن اعتباره امتحانا لتوجه المؤسسة العسكرية نحو "الحماية لا الاعتداء"[1].

بالمقابل وعلى مستوى الملفات الإقليمية الشائكة، فإن تحسن العلاقات مع مصر هو الخيار الأفضل لتركيا حسب دعوتها للتقارب ومع ذلك، من غير المرجح حدوث تقارب، من الجانب المصري، ما لم يروا تقدمًا فيما يتعلق بالقضايا التي يعتبرونها إشكالية، لا سيما ملف شرق المتوسط، والملف الليبي، حيث أن مصر مازالت لديها تحفظات على السياسة التركية في لهذا الملف الليبي خاصة وجودها العسكري[2]. يمثل الملف الليبي أحد أكبر محفزات التوتر والصراع بين مصر وتركيا، بل أحد معوقات عودة التحسن في العلاقات بين البلدين، إذ تقف الدولتان على طرفي نقيض في هذه الأزمة. ففي حين تدعم تركيا قوات حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا بقيادة فايز السراج، فإن مصر تدعم قوات الشرق الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر. وبعد أن استطاعت قوات الوفاق بسط السيطرة على مناطق واسعة من الغرب الليبي بعد توقيعها اتفاق تعاون أمني واقتصادي مع تركيا، تصاعد التوتر في علاقتها مع مصر، وتصاعدت حدة الخطاب الإعلامي المتبادل بين الطرفين[3].

فإذ كان بداية إن التدخل العسكري التركي في الملف الليبي، والوجود التركي على الأرض الليبية بالنسبة لمصر، لم يكن جزءاً من خطة استراتيجية مُعدَّة مُسبقاً، وإنما جاء كردة فعل على تطور الأحداث في ليبيا، فإن التجاوب المصري مع دعوة تركيا للتقارب تبقى حبيسة مستقبل التدخل العسكري التركي ووجوده في ليبيا، وهذا الأمر من جانب سيبقى متعلقاً أيضاً بتطورات الظروف العسكرية والسياسية على الأرض وفي المنطقة كلها، وهنا يمكن الوقوف على رفض مصر للتحركات التركية في ليبيا واعتبارها مساسا بالأمن القومي المصري من العمق الليبي، الذي يقوم الجنرال حفتر بالنيابة عن مصر التي

1وسام فؤاد، التقارب المصري التركي: الحدو والابعاد، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية،26 مارس2021، ص19

2ضياء عودة، بعد محاولات 4 أشهر.. هل وصلت المحادثات المصرية - التركية إلى طريق مسدود؟ 15 جويلية2021، اطلع عليه 2021.09.09 على الرابط https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/07/15

3 طارق ذياب،

تدعمه بالدفاع عن المنطقة الشرقية لليبيا بعد سيطرة الأتراك بمعية حكومة الوفاق على المناطق الغربية من ليبيا[1].

بل أكثر من ذلك تشترط مصر على تركيا إنهاء تواجدها العسكري في ليبيا، وهو الأمر الذي ترفضه تركيا وهو ما يعيق التقارب التركي المصري المحتمل.فضلا عن أن جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا التي تخشى مصر زيادة نفوذها، واحدة من مسائل الخلاف مع تركيا التي تدعمها سواء في ليبيا أو حتى في موقفها المعارض للنظام المصري، خاصة وأن علاقات تركيا قوية بجماعة الإخوان المسلمين، وأن إعادة صياغة هذه العلاقة أمر صعب[2].

ومما سبق وبناء على هذا السيناريو القاضي باحتمال استمرار الوضع القائم، بالنظر إلى مواقف الطرفين تجاه عديد القضايا أبزرها الدعم التركي للإخوان خارج مصرفي تركيا وفي ليبيا وغاز شرق المتوسط والملف الليبي، خاصة وأن مصرفي تعاطيها تجاه دعوة التقارب التركية، تبقى رهينة استجابة تركيا لمطالب مصر، وهو ما قدر ترفضه تركيا خاصة تواجدها العسكري ودعمها للإخوان في ليبيا، فمتى لاحت في الأفق استمرار تمسك الطرفين بمواقفهما، وما لم يكن ثمة من سيعمل على تخفيف وطأة هذه المشكلات والقضايا.فإن الانخراط مشروع التصعيد والمواجهة مع تركيا سيغلب خيار التقارب.

ثالثا: سيناريو التصعيد والمواجهة

قد يؤدي فشل السيناريو الأول المتعلق التقارب السياسي بين تركيا ومصر في علاقاتهما الثنائية بسبب ضغوط عديد الملفات الإقليمية ومنها الملف الليبي، إلى السيناريو الثاني المتعلق باستمرار الوضع القائم بين تركيا ومصر، وقد يتطور السيناريو الثاني في حال تأزم الملف الليبي بينهما على سبيل المثال إلى سيناريو ثالث وهو التصعيد والمواجهة

1 مركز الامارات للدراسات السياسية، التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات،تاريخ النشر2020.08.04 تم الاطلاع عليه في2021.09.7 https://epc.ae/ar/topic/turkeys-intervention-in-libya-determinants-and-challenges

2 أحمد شوشة، العلاقات المصرية التركية: لماذا تباطأت وتيرة تطبيع علاقات البلدين؟ منشور بتاريخ 2021.07.03 اطلع عليه على : 2021.09.10 https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57705976

الحادة دبلوماسيا بين مصر وتركيا. وعلى الرغم من استبعاد التصعيد والمواجهة العسكرية بين البلدين لعدة اعتبارات أهمها دور الولايات المتحدة الأمريكية في منع نشوب حرب بين حليفتيها مصر وتركيا، وكذا ربما عدم المجازفة المصرية في التدخل العسكري، طالما أن تركيا وقوات حكومة طرابلس لم تقتربا من الخط الأحمر سرت الجفرة- كما وصفه السيسي -، في مقابل عدم المجازفة التركية بالدخول في حرب إقليمية مفتوحة على كل الاحتمالات والمخاطر.

وقد عبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مقابلة صحفية له مع صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية في 10 دسمبر2020 بشأن ما يحدث في ليبيا بقوله في حوار "أن سياسة مصر الخارجية هي إقامة علاقات ممتازة مع جيرانها مع تغليب الحوار دائما مع الجميع بما فيهم تركيا"[1]، في إشارة منه إلى أن خيار المواجهة العسكرية بين تركيا ومصر غير وارد ولكن قد يزيد الوضع في ليبيا مزيدا من التدهور، والذي من المؤكد سوف يلقي بثقله ومنغصاته على العلاقات الثنائية المصرية التركية[2].

وهذا السيناريو يبقى مرهون بفشل محاولات التقارب الحالية نتيجة عودة أردوغان لاستخدام ورقة الإخوان والتنديد بالقاهرة، أو عرقلة سبيل المصالحة الحالية في ليبيا، نتيجة استمرار تدفق الأسلحة حكومة الوفاق في مواجهة الجيش الليبي بقيادة حفتر الموالي لمصر، أو الاتجاه نحو مزيد من التصادم في شرق المتوسط، خاصة مع حلفاء القاهرة، اليونان وقبرص، بما يخاطر بالمصالح الاقتصادية المصرية في المنطقة، ويزيد من حدة الاستقطاب، غير أن ذلك لا يعن أن تركيا عازمة على التصعيد بغرض التصادم العسكري مع مصر، فمن الواضح تركيا تستخدم التصعيد للضغط والابتزاز ولن تغامر عسكريًّا، إلا إذا كانت المخاطرة محسوبة ومدروسة أشد الدراسة من حيث التبعات[3].

1عبد المحسن سلامة، مصر وفرنسا تحاربان معا على عدة جبهات.مصرد فعت ثمنا باهظا للإرهاب. ودعونا إلى تنسيق دولي لمكافحته، منشور 10 ديسمبر2020، اطلع عليه في 2021.09.08 على الرابط:
https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/789475.aspx

2 أحمد العربي، مرجع سابق،ص03

3 Yves Bourdillon,L'Egypte menace d'intervenir contre la Turquie en Libye, publier le 22.07.2020 sur site visité 11.09.2021, https://www.lesechos.fr/monde/afrique-moyen-orient/legypte-menace-dintervenir-contre-la-turquie-en-libye-1225416

وفي كل الأحوال يعنـي هذا السيناريو التصعيدي والمواجهة (الدبلوماسية الحادة أكثر وليس العسكرية)، اتساع القطيعة بين تركيا ومصر لتشمل اتفاق التجارة الحرة، وربما مراجعة العلاقات الاقتصادية القائمة، بيد أن الأهم بالنسبة لمصر أن تدرك حتمية عودة العلاقات مع تركيا في ظل وجود نظام أردوغان أو في غيابه، بالنظر إلى وجود تركيا وتأثيرها على أمن المنطقة، خاصة وأن تركيا قوة اقتصادية وعسكرية عضو في حلف الناتو. وإذا كان نظام أردوغان في تركيا وسلوكياته تجاه مصر غير راض عنها نظام السيسي، فمن المهم أن تمد صلات حية وقوية مع الدوائر السياسية خارج النظام التركي، وكذلك الدوائر غير السياسية، الجمعيات ورجال الأعمال والتجار الأتراك، "التوسياد" و" الموصياد"،فضلا عن الدوائر الثقافية والأكاديمية[1]، بهدف ما قد يتوفر لمصر مناعة سياسية دون انتقال الشؤون التركية بفعل القطيعة ودعاية الإخوان، إلى محض مسألة أمنية، فالدبلوماسية تتجاوز ذلك بكثير.

من ناحية أخرى، ينبغي التأكيد أن العلاقات التركية منذ الحرب الباردة، تراوحت بين الصراع والتعاون، فإن هذا المعطى التاريخي لطبيعة ومسارها يجعل من الأمل لدى البلدين أن ظروف المرحلة مع تقادم السنوات وتزول أسباب الاضطراب فيما بينهما[2]. خاصة وأن كما الدولتان تمتلكان من الناحية الاقتصادية والتجارية إمكانيات مادية وبنية تحتية اقتصادية وصناعية قوية، تمكنهما من تحقيق التكامل الاقتصادي والصناعي في العديد من القطاعات بدل الصراع، ويمثل موقعهما الجغرافي من خلال امتلاكهما حدوداً بحرية مشتركة، عاملا مساعدا في هذا الجانب.

وخلاصة هذا المبحث،أن تاريخ وراهن العلاقات التركية المصرية شهد مراحل متعددة من الصراع والتعاون، وذلك بسبب طبيعة وظروف ومصالح الطرفين في كل مرحلة، كما هو الشأن بالخلاف والصراع وبوادر التقارب في خلال هذه المرحلة، وذلك في إطار دور متغيرات المصلحة القومية ودورها في الصراع أو التعاون الإقليمي بين كل طرف، كما

---

1 أحمد العربي مرجع سابق،ص 03
2 نفس المرجع.

هو الحال في المتغير الليبي الذي لازال يلعب أدوار مهمة في إحداث الصراع التركي المصري وإمكانية إحداث التقارب مستقبلا بينهما، وربما السيناريو المحتمل، إضافة إلى جانب باقي الملفات الثنائية العالقة بين البلدين

خلاصة الفصل الثالث:

في خلاصة هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- أن العلاقات التركية المصرية تميزت عبر تاريخيها مزيجا من التعاون والصراع بسبب ضغوط المصالح المتناقضة منها والمتوافقة في كل مرحلة بينهما، وحول عديد القضايا المختلفة في كل مرحلة تاريخية، خاصة في المرحلة الراهنة ما تعلق الأمر منها بالقضايا الإقليمية كالملف الليبي، الذي كانت تبعاته على العلاقات الثنائية سلبيا من حيث كان ولا يزال أبرز الملفات المغذية للصراع من الناحيتين السياسية والأمنية، خاصة في ظل الوجود العسكري التركي في ليبيا، الذي تعتبره مصر تهديدا لأمنها القومي.
- الصراع التركي المصري ناتج عن اختلاف مدركات الطرفين وإبعادهما في تواجدهما وثقلها السياسي والاقتصادي في ليبيا. وهو الأمر الذي انعكس على دورهما الإقليمي في تعاطيهما مع الملف الليبي، الذي وصل إلى حد القطيعة السياسية والعداء المعلن بين الطرفين لسنوات.
- أما من ناحية انعكاساته الإيجابية على العلاقات الثنائية، وأمام عدم جدوى التصعيد العسكري والسياسي بين البلدين في خضم الصراع السياسي والمسلح في ليبيا بين فصائلها السياسية والمسلحة، فقد كان الملف الليبي عموما إحدى الدوافع نحو اتخاذ الطرفين مبدئيا لترتيبات إحداث التقارب السياسي، خاصة وأن هذه البوادر هي في الأصل مدعومة من العلاقات الاقتصادية والتجارية التي لم تتأثر بشكل كبير رغم الخلافات السياسية والأمنية بشأن عديد القضايا والملفات الإقليمية ومنها الملف الليبي ورغبة الأطراف مؤخرا في إبداء التفاوض بشأنه حين عودة تبادل التمثيل الدبلوماسي في إ طار التقارب المحتمل، وهو السيناريو الأرجح، خاصة مع ضغط الولايات المتحدة على الطرفين الخلافات والصراعات الإقليمية.

الخاتمة

الخاتمة:

وفي ختام موضوع بحثي هذا المتعلق بالمتغير الليبي في ميزان العلاقات التركية المصرية يمكن استخلاص الاستنتاجات والنتائج التالية:

تحتل ليبيا مكانة كبرى تفاعلات السياستين الدولية والإقليمية، نظرا لأهميتها الجيواستراتيجية ومواردها ليبيا الاقتصادية المتعددة، وبخاصة الموارد النفطية والغازية، ما جعلها محط أنظار القوى الخارجية دولية كانت أو إقليمية، خاصة مع اندلاع الأحداث الداخلية الأخيرة فيها منذ سنة 2011 وما سمي بثورات الربيع العربي. التي أنتجت مع سقوط النظام الليبي السابق تراكمات سياسية ومصالح متناقضة بين الأطراف الليبية متصارعة على السلطة في البلاد، تمثلت في تبلور صراع ليبي داخلي أفضى إلى انقسام داخلي تمثل في تشكل حكومتين متصارعتين؛ إحداهما معترف بها دوليا وفي الأمم المتحدة وما تعرف الوفاق الوطني مقرها العاصمة طرابلس وتحظى بدعم تركي، أما الحكومة الأخرى غير معترف بها دوليا ومقرها طبرق وتحظى بدعم الجنرال خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي وتحظى بدعم مصري،وهذا الانقسام ما زالت مظاهره بادية إلى اليوم.

وبذلك شكل الملف الليبي مساحة للانخراط الخارجي وتنافس الاستراتيجيات الخارجية انطلاقا من الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا؛ خاصة من جانب مصر وتركيا في الوقت الراهن، ودعم كل منهما للأطراف الليبية المتصارعة على السلطة في ليبيا، وذلك وفقا للمدركات الاستراتيجية التركية في ليبيا، في مقابل المحددات الإستراتيجية المصرية فيها، وهو الأمر الذي وضع تأثير واضح للمتغير الليبي على العلاقات المصرية التركية. حيث أصبح الملف الليبي يلقي بثقله على ميزان بثقله في العلاقات الثنائية المصرية التركية وأهمية كبرى في الأجندة السياسية والأمنية والاقتصادية ودافع ومدركات الانخراط التركي المصري في الملف الليبي، وذلك لأهمية ليبيا الجيواستراتيجية الدولية والإقليمية في حدّ ذاتها والذي أنتج علاقات تركية مصرية متغيرة بتغير معطيات الملف الليبي وتداعياته المحلية والإقليمية والدولية.

بالمقابل فإذا كان تاريخ العلاقات الثنائية بين تركيا ومصر هو مزيج من التوتر والصراع تارة، والتعاون تارة أخرى وذلك وفق متغيرات المصلحة لكليهما في كل مرحلة تاريخية وظروفها، فإن هذه العلاقات التركية المصرية لا تخرج عن هذا الإطار الصراعي التعاوني، إذا أن مصادر الصراع وعوامله أو بواعث التعاون ومدركاته بين الطرفين هي مختلفة من مرحلة إلى أخرى، بقدر ماهي مرتبطة بالإرادات السياسية لكليمها، فهي مرتبطة أيضا بضغوط تناقض المصالح في ملفات الصراع أو مرتبطة باعتبارات المصلحة بينهما التقارب والتعاون ، فإذا كان ثمة توافق في المدركات السياسية والأمنية، كان التقارب متاحا والعكس صحيح .كما هو الحال في الملف الليبي.

ففي إطار تداعيات المتغير الليبي خلال مسار العلاقات الثنائية بين الدولتين منذ نحو عقدين من الزمن، تبدو أنه ثمة مفارقة، إذ لم تتأثر بشكل كبير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، رغم الخلافات السياسية بسببه، وذلك لاعتبارات المصلحة التركية والمصرية، فلم يكن الأمر من مصلحة الحكومة التركية على سبيل التمثيل أن تلغي اتفاقية التبادل التجاري بين مصر وتركيا الموقعة 2005-2020 في ظل مشكلات اقتصادية تعاني منها أنقرة ، ونفس الشيء ينطبق على مصر التي تجرؤ على إلغاء الاتفاقية تلك، لأنها تمتلك برنامجا لإصلاح الاقتصاد وبالتالي مازالت العلاقات الاقتصادية الثنائية تمثل الركيزة الأساسية للتعاون بين البلدين رغم خلافاتهما السياسية وبخاصة تجاه الملف الليبي. ومع بوادر التحادث المصري التركي مؤخرا حول حيثيات التقارب بين البلدين لإعادة العلاقات الدبلوماسية، اعتمادا وظيفيا على توطيد مركزية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وربما توظيفها لرأب التصدع والخلافات السياسية والأمنية الثنائية، تجاه المسائل الخلافية ومنها الملف الليبي.

وبالتالي فإن المتغير الليبي يساهم في تراجح الصراع في ميزان العلاقات التركية المصرية، كلما صعّد الطرفان دعمهما العسكري والسياسي لأطراف الصراع في ليبيا، في حين بساهم في استقرارها وتوازنها، كلما كانت فرص التقارب والتفاوض التركي المصري بينهما بشأن الملف الليبي متاحة

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1 أوغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

2 التقارير

1- بن ضيف الله القرني أحمد، النفوذ التركي في الازمة الليبية: التداعيات السياسية والأمنية، طهران، المعهد الدولي للدارسات الإيرانية 6 جانفي 2021، ص 04
2- ذياب طارق، العلاقات المصرية التركية: القضايا والاشكاليات، إسطنبول، المعهد المصري للدارسات السياسية والاستراتيجية، 20 جويلية 2020.
3- مقريسي طارق، الازمة الليبية إلى أين؟، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، 2017
4- الحاج سعيد، التقارب التركي-المصري: الأسباب والعوائق، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 11جانفي 2015
5- العلوي حسين، الازمة الليبية: بين صراع الارادات الدولية والانقسام الداخلي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ديسمبر2020.
6- المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، الدور المصري في ليبيا: المحددات والمسارات، إسطنبول، وحدة التحليل السياسي، 2 جويلية 2020.
7- عبد المنعم عصام وآخرون، التقارب المصري التركي وانعكاسه علي القضايا الإقليمية، مصر، المركز العربي للبحوث والدراسات 06 جوان 2021
8- طارق ، الابعاد الاستراتيجية للحرب الاهلية لليبية، واشنطن، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، ماي 2020
9- فؤاد وسام، التقارب المصري التركي: الحدو والابعاد، إسطنبول، المعهد المصري للدراسات السياسية،26 مارس2021

3 المقالات من الانترنت

1- أبو العلا عبد الرحمن، هل تشكل مصر وتركيا تحالفا إستراتيجيا؟ منشور على الجزيرة نت في 2012.11.17 ، اطلع عليه 2021.08.12 على الرابط https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/11/17
2- أحمد فتحي، تركيا ومحادثات مصر.. هل تكفي "حسن النوايا"؟ منشور في 2021.09.04 اطلع عليه في 2021.09.10 على https://al-ain.com/article/turkey-egypt-talks-good-intentions-enough
3- بوابة الأهرام، بعد إلغاء اتفاقية "الرورو".. تركيا تلجأ للسعودية لنقل البضائع بدلاً من مصر، 29 أكتوبر2014 اطلع عليه2021.09.10 https://gate.ahram.org.eg/News/553457.aspx

4- بن هدنة ليلى ، ليبيا.. ضحية النزاعات الداخلية والأطماع الخارجية، تاريخ النشر:20219.01.30 تم الاطلاع عليه في 2021.09.05 على الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/political-issues/2019-01-30-1.3474082
5- بشندي هند ، العلاقات المصرية التركية.. من التعاون للتوتر إلى طرد السفراء، منشور في 2013.11.23، اطلع عليه في 2021.08.20 على الرابط التالي: https://www.masrawy.com/news/news_reports/details/2013/11/23
6- تي آر تي عربي، مصر وتركيا اقتصاديا. تبادل تجاري بالمليارات، وآفاق واسعة للتعاون الصناعي، تاريخ النشر2021.09.01 اطلع في 2121،09.09 علىhttps://www.trtarabi.com/issues
7- جغرافيا ليبيا، بدون تاريخ النشر ، اطلع عليه في 2021.09.10على موقع https://www.marefa.org
8- عودة ضياء ، بعد محاولات 4 أشهر.. هل وصلت المحادثات المصرية - التركية إلى طريق مسدود؟ 15 جويلية2021، اطلع عليه 2021.09.09 على الرابط https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2021/07/15

9- العنابي خليل، التقارب المصري التركي.. تكتيكي أم استراتيجي؟ منشور على الجزيرة نت 2021.03.29 اطلع عليه2021.09.09 https://www.aljazeera.net/opinions/2021/3/29

10- مركز الامارات للدراسات السياسية، التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات،تاريخ النشر2020.08.04 تم الاطلاع عليه في2021.09.7 https://epc.ae/ar/topic/turkeys-intervention-in-libya-determinants-and-challenges

11- التلغ رامي، الحضور التركي في ليبيا: المصلحة الاقتصادية أولويةالأولويات، منشور في 2019.07.02، اطلع عليه 2021.09.10 على الرابط التاليhttps://www.afrigatenews.net/article

12- المصري سارة ، المفارقة الأمنية لمصر في ليبيا.. كيف أسّست مصر لتدخُّلها العسكري في ليبيا؟ منشور في 2020.06.22 ، اطلع عليه في 2021.09.10. على الرابط التالي https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2020/6/22

13- العربي محمد، ماهي سيناريوهات عودة العلاقات التركية المصرية، منشور في 0221.03.07 اطلع عليه في 2021.08.22 على الرابط التالي: https://ewc-center.com/2021/03/07

14- الجزيرة نت، النفط في ليبيا، منشور بتاريخ 2013.03.13 اطلع عليه بتاريخ 2021.09.11 على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/13

15- العلاف علا ،" الشافعي" يكشف تفاصيل الاستثمارات المصرية فى ليبيا، منشور في 22 افريل 2021، اطلع عليه في 2021.09.06 على الرابط :
https://www.dostor.org/3432817

16- لقماطي نس ا، دور تركيا الاستراتيجي في ليبيا يمهد لجني مكاسب اقتصادية كبيرة، منشور بتاريخ 2020.07.06 اطلع عليه في 2021.09.11 على الرابط التالي
https://www.dw.com/ar

17- مركز الجزيرة للدراسات، الدور المصري في ليبيا: الخيارات والمخاطر، منشور بتاريخ 08 مارس 2015، اطلع عليه في2021.09.08 على الرابط التالي :
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/03/2015389551293257.html#a3

18- ميراث، مبروك، تقارير التقارب المصري التركي مبالغ فيها للغاية، تاريخ النشر 2021.03.17، اطلع عليه في 2021.09.10 على الرابط

19- https://www.mei.edu/blog/tqaryr-altqarb-almsry-altrky-mbalgh-fyha-llghayt

20- نرش بشار، مكانة ليبيا في المدرك الاستراتيجي التركي، منشور بتاريخ 2020.01.15، على الجزيرة نت، تم الاطلاع في 2021.09.11 على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/blogs/2020/1/15

21- البيك زاهر ، ما رؤية تركيا ومساعيها للحل السياسي في ليبيا؟ منشور على الجزيرة نت بتاريخ: 2020.06.19، اطلع عليه في 2021.09.07 على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/2020/6/19

22- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية، منشور على الموقع الرسمي للهيئة ، تاريخ الاطلاع 2021.09.09

على الرابط:
https://www.sis.gov.eg/section/11281/13536?lang=ar

23- عربي bbc News، جزيرة سواكن: ما مصير الاتفاق التركي السوداني حولها بعد الإطاحة بالبشير؟ منشور في 22 أفريل 2019، اطلع عليه في 2021.09.05 على الرابط
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42522494

24- عقل زياد ، الأزمة الليبية والتحرك المصري في ظل الأبعاد الإقليمية والدولية، منشور 2014.09.16 اطلع عليه في 2021.08.21 على الرابط التالي
https://acpss.ahram.org.eg/News/5391.aspx

25- سلامة عبد المحسن ، مصر وفرنسا تحاربان معا على عدة جبهات.مصرد فعت ثمنا باهظا للإرهاب. ودعونا إلى تنسيق دولي لمكافحته، منشور 10 ديسمبر2020، اطلع عليه في 2021.09.08 على الرابط :
https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/789475.aspx

26- سكاي عربي نيوز، الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟ منشور في2020.07.31، اطلع عليه في 2021.09.010 على الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475

27- شوشة أحمد، العلاقات المصرية التركية: لماذا تباطأت وتيرة تطبيع علاقات البلدين؟ منشور بتاريخ 2021.07.03 اطلع عليه 2021.09.10 على :
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57705976

28- هاشم مناع، دبلوماسية الباب الخلفي".. لماذا يرتفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا رغم الخلافات؟، تاريخ 2020.1.24 اطلع عليه في 2021.08.22 على الرابط
https://www.alhurra.com/turkey/2020/01/24

29- صحيفة الشرق الأوسط، وزير الخارجية التركي يعلن عودة الاتصالات الدبلوماسية مع مصر، منشور بتاريخ 2021.03.12 اطلع عليه
https://aawsat.com/home/article/2856081 2021.09.11

30- فتحي محمد العربي، ماهي سيناريوهات عودة العلاقات التركية المصرية؟ تاريخ النشر 2021.03.09 تاريخ الاطلاع 2021.09.10 على الرابط
https://www.hafryat.com/ar/blog

31- فتحي أحمد ، تركيا ومحادثات مصر.. هل تكفي "حسن النوايا"؟ منشور في 2021.09.04 اطلع عليه في 2021.09.10 على الرابط https://al-ain.com/article/turkey-egypt-talks-good-intentions-enough

32- شحاتة عوض، معاداة الإخوان المسلمين عقبة أمام دور مصر الإقليمي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 22 أكتوبر 2014، تاريخ الاطلاع 2021.09.08 على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/201410218443175510 5.htm

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1- المقالات من الانترنت

1- Katulis Brian, Seeking a New Balance for U.S. Policy in the Middle East ;A Look at the Biden Administration’s First 6 Months, published in 07.09.2021.access i, 2021.09.08 in ;
https://www.americanprogress.org/issues/security/reports/2021/09/07/503429/seeking-new-balance-u-s-policy-middle-east/

2- اللغة الفرنسية:

1- التقارير:

2- Kızıltoprak Süleyman et Dönmez Ümit, L'importance géostratégique de la Libye et l'histoire des relations turco-libyennes, Istanbul, Université des Beaux-arts Mimar Sinan, 16.01.2020,

3- Thomas Aude, Islamisme, livraisons d'armes, et désinformation : le rôle des puissances régionales dans le conflit libyen,paris,Fondation de la Recherche stratégique,20.05.2020.

- **المقالات من الانترنت**

2- L'Egypte inaugure une base militaire navale adjacente à la Libye, publier 02.07.2021, accéder le 02.8.2021 sur site ; https://www.aa.com.tr/fr/afrique/legypte-inaugure-une-base-militaire-navale-adjacente-%C3%A0-la-libye-/2293433

3- Yves Bourdillon, L'Egypte menace d'intervenir contre la Turquie en Libye, publier le 22.07.2020 sur site visité 11.09.2021, https://www.lesechos.fr/monde/afrique-moyen-orient/legypte-menace-dintervenir-contre-la-turquie-en-libye-1225416

4- Larsonneau Salomé, L'engagement militaire turc en Libye : entre aide et défense de ses propres intérêts ,Publié 10 avril 2020 ,visité le08.09.2021 sur https://ovipot.hypotheses.org/15635

5- Noura Doukhi, Les enjeux d'un rapprochement turco-égyptien, publier 16.03.2021, visité le 20.08.2021 sur : https://www.lorientlejour.com/article/1255441/les-enjeux-dun-rapprochement-turco-egyptien.html

الفهرس

مقدمة 1

I. التعريف بالموضوع: 2

II. أهمية الموضوع: 2

III. أسباب اختيار الموضوع: 3

1- الأسباب الموضوعية: 3

2- الأسباب الذاتية: 3

IV. إشكالية الموضوع: 4

V. فرضيات الموضوع: 5

VI. المقاربة المنهجية والنظرية 5

VII. صعوبات الموضوع: 6

VIII. الدراسات السابقة: 6

الفصل الأول: المتغير الليبي: بين الأهمية الجيواستراتيجية وأبعاد التدخلات الخارجية 9

المبحث الأول: الصراع الداخلي في ليبيا ومسبباته: 10

المطلب الأول: الأسباب الداخلية والخارجية للصراع الداخلي الليبي: 10

المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لليبيا 14

المبحث الثاني: أبعاد التدخلات الخارجية في الصراع الليبي: تركيا ومصر نموذجا 19

المطلب الأول: تموضع ليبيا في المدرك الاستراتيجي التركي 19

المطلب الثاني: تموقع ليبيا ضمن الاعتبار الاستراتيجي المصري 21

خلاصة الفصل الأول: 27

الفصل الثاني: موقع المتغير الليبي في العلاقات المصرية التركية 29

المبحث الأول: رؤيتا تركيا ومصر وتعاطيهما مع الصراع الداخلي الليبي 30

المطلب الأول: الرؤية التركية وتعاملها مع الصراع الداخلي الليبي 30

المطلب الثاني: الرؤية المصرية وتعاطيها مع الصراع الداخلي في ليبيا 33

المبحث الثاني: مكانة الملف الليبي في العلاقات المصرية التركية 38

المطلب الأول: البعد التاريخي للعلاقات التركية المصرية: 38

المطلب الثاني: العلاقات التركية المصرية في ظل الملف الليبي توترات ومساعي تقارب 43

خلاصة الفصل: 48

الفصل الثالث: انعكاسات المتغير الليبي على العلاقات التركية المصرية الراهنة وآفاقها 50

المبحث الأول: تداعيات المتغير الليبي على العلاقات المصرية التركية الراهنة 51

المطلب الأول: الجانب السياسي والأمني 51

المطلب الأول: الجانب الاقتصادي والتجاري:.....56

المطلب الثاني: آفاق العلاقات التركية المصرية فيظل متغير الملف الليبي (السناريوهات).....62

أولا: سيناريو التقارب السياسي والتعاون الاقتصادي:.....62

ثانيا: سيناريو استمرار الوضع القائم: 66

ثالثا: سيناريو التصعيد والمواجهة.....69

خلاصة الفصل الثالث:.....73

الخاتمة:........75

قائمة المراجع:.....78